العدد #18 27 أبريل 2024 www.thevoice.ma الرباط القانوني 2022/14 مدير النشر: يونس مسكين

لورد المغرب

بنكيران - أخنوش..

معركة الحضيلة

امسح للولوج
الى الموقع

افتتاحية

ربيع غزة في أمريكا

دعونا نستهل الحديث عن هذا الحراك الطلابي الذي تشهده الجامعات الأمريكية حاليا، بوضع صورتين اثنتين في حالة تقابل: صورة الجامعة المغربية التي حوصرت وأغلقت عندما حاولت تنظيم فعالية مدنية تتضامن مع الفلسطينيين وتدافع عن القدس، ثم صورة هذه الجامعات الأمريكية الثائرة بشبابها وجزء من شيوخها.

لا داعي لتجزيء المشهد أو محاولة مقارنة الشعوب من جهة ثم مقارنة سلوك الأنظمة والسلطات من جهة أخرى، النتيجة النهائية هي محصلة ما تريده المجتمعات. هي التي تنشئ السلطة وهي من يحدد طبيعة سلوكها. القمع والاستبداد هناك يكشف عن وجهه القبيح بكل سفور، لكنه يصطدم بمجتمع ينبض بالحياة، ويحتج ويصمد ويقاوم.

لا أحبّذ هذه الرواية التي انتشرت في منصات الشبكات الاجتماعية هذه الأيام التي تقول إن الطلبة هناك احتجوا فساندهم الأساتذة، بينما هنا احتجوا فلم يساندهم أحد. هذا غير صحيح. هناك أيضا تكالبت إدارات الجامعات وقسم كبير من الأساتذة على الحراك الطلابي، لكن الذي صمد أولا هم الطلبة.

> **الخرقة تبقى خرقة، يُمسح بها الوسخ ثم تلقي في القمامة**

حالة الخمول والفتور التي أصابت مجتمعنا شملت جميع مكوناته بدون استثناء، بما في ذلك المكوّن الطلابي. حتى في لحظة "الربيع العربي" كان الحضور والمساهمات الطلابية باهتين للغاية. ومنذ ذلك الحين نكاد لا نرى تحركات أو مبادرات طلابية، إلا في ارتباط بملفات مطلبية لها طابع "خبزي" في الغالب. نعم هي أيضا مطالب مشروعة، لكن الأمم لا تعيش بالخبز فقط.

نحن اليوم أمام تحرك احتجاجي نوعي، لأنه لا يتعلّق بقضية أمريكية-أمريكية فقط. نعم للأمر ارتباط بالإنفاق السخي من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين على الإجرام الإسرائيلي لتزويده بالعتاد والذخيرة، لكن وخلافا لما حاولت الدعاية أن تقنعنا به، لا يرتبط هذا الحراك بمساس مباشر بمصالح المواطن الأمريكي. لا يوجد جنود أمريكيون يعودون في الثوابيت ولا أمهات تبكين أبناءهن الذين يقتلون في حرب غير ضرورية أو غير مبررة كما كان الحال مع حرب الفيتنام في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي أو في حربي العراق وأفغانستان.

الطلبة الأمريكيون الذين نصبوا الخيام قبل أسبوعين في حديقة جامعة كولومبيا العريقة في نيويورك، فعلوا ذلك غضبا لحال المواطن الفلسطيني الذي يبيت في العراء في غزة، بعدما هدم السلاح الأمريكي بيته فوق رؤوس جزء من أقاربه. هذا سلوك نوعي وفريد ومختلف، لأنه يلامس رابطا كنا إلى وقت قريب نعتقد أنه انقطع، وهو رابط الإنسانية.

انطلقت الاحتجاجات من جامعة كولومبيا لكنها سرعان ما عمّت "الحرم الجامعي" من أقصى شرق الولايات المتحدة في ولاية ماساتشوستس إلى أقصى غربها حيث كاليفورنيا. وسرعان ما توسع حراك الطلبة المساني للفلسطينيين ليشمل مدنا مثل لوس أنجليس ونيويورك وأوستن وبوسطن وشيكاغو وأتلانتا... متجاوزا أسوار جامعات أمريكية عريقة مثل هارفرد ويال وكولومبيا و بر ينستن .

أجبر هذا الربيع الطلابي الأمريكي السلطة في "أكبر ديمقراطية" في العالم على التخلي عن قناعها الذي طالما حاولت إقناع بلداننا بارتدائه، وأخرجت تلك العصا التي تحوزها جميع الدول على الإطلاق، أي عصا الإكراه والإخضاع وفرض الإذعان لما يمليه الأقوياء والنافذون المختبئون في الأركان المظلمة وردهات البنيان المؤسسي للدولة الحديثة.

كشف الطلبة حقيقة بعض النخب المتدثرة برداء العلم والأكاديمية، وعلى رأس هؤلاء رئيسة جامعة كولومبيا، مصرية الأصل نعمت شفيق .

يستحيل على النخب التي تنذر نفسها وكامل مسارها الأكاديمي للاستثمار في رضا السلطة والطمع في عطائها ألا يأخذوا العبرة من هذه الشخصية التي أسقط عنها طلبة أمريكيون يافعون ورقة التوت وجعلوها تبدو عارية من كل احترام حتى وهي تمثل أمام الكونغرس الذي اعتقدت طويلا أن أسيادها المتنفذين يمسكون بمقاليده.

السلطة، كيفما كان نوع ومسمى هذه السلطة، لا تحترم من لا يحترمون أنفسهم، سواء تسموا بمسمى الأستاذية أو الصحافة أو الخبرة أو الكفاءة المزعومة. الخرقة تبقى خرقة، يُمسح بها الوسخ ثم تلقي في القمامة، ومهما حاول البعض تعطيرها فإن حقيقة رائحتها النتنة تنكشف.

سلوك رئيسة جامعة كولومبيا ذكّرنا بسلوك بعض الخرق التي تستعملها أنظمتنا العربية، حين سارعت إلى استدعاء الشرطة لاعتقال الطلبة المحتجين، متهمة إياهم ب... "معاداة السامية". وعندما تحوّل الأمر إلى ربيع أمريكي عابر للولايات، سارع من كانت نعمت شفيق تعتبرهم حماتها وظهرها القوي، إلى التبرؤ منها وتقديمها كبش فداء لاسترضاء واستمالة رأي عام غاضب.

لقد "احتقروها وطلبوا منها الاستقالة وحملوها مسؤولية التدبير الفاشل لأزمة الاحتجاجات" كما تقول الصديقة أمنة ماء العينين في تدوينة فيسبوكية، مضيفة أنهم "عرّضوها للإهانة والإذلال في جلسة المساءلة البرلمانية حيث بدت امرأة بلهاء منزوعة الكاريزما ضعيفة بدون مبدأ ولا قيمة أخلاقية تُبقي رأسها مرفوعا ولو ذهب الكرسي".

خلاصة القول أن غزة تنتصر، ليس لأن مقاوميها الشجعان يهزمون جيش التحالف الغربي المتكتل خلف إسرائيل، بل لأنه شعب يقاوم، ويساعد بفعله هذا في تسريع مخاض ولادة عالم جديد.

هذا العالم الجديد يخرج الآن من رحم المأساة، نكاد نراه بالعين المجردة، في هذه الحركات الاحتجاجية العارمة، في قلب العواصم التي تصنع الشمس والمطر، وفي هذه الاستطلاعات والدراسات التي تخبرنا أن غالبية شباب ويافعي العالم الغربي يميلون اليوم لدعم الفلسطينيين، عكس الجيل الهرم الآخذ في الانقراض.

المعقل الأكبر للصهيونية يهتز مضطربا بينما يريد البعض هنا أن يقنعنا بأن وجود بعض "البيادق" المرتبطة مصالحها بإسرائيل يكفي لتجريدنا من انسانيتنا ومن ضميرنا. الربيع الطلابي الأمريكي يغيّر العالم لأنه رسالة آتية من المستقبل. وعنوان هذه الرسالة واضح حين تسارع جامعة كمثل تلك التي توجد في جنوب كاليفورنيا إلى إلغاء حفل التخرج لهذا العام، والذي عادة ما يضم 65 ألفا من الطلبة وأسرهم وأصدقائهم في ساحة واحدة... لسبب بسيط: الساحة مخصصة حاليا لخيام التضامن مع غزة.

يونس مسكين

بنكيران - أخنوش..
معركة الحصيلة

إسماعيل حمودي

قدّم رئيس الحكومة عزيز أخنوش الأسبوع الماضي، حصيلة أداء حكومته في النصف الأول من ولايتها، تنفيذا لآلية رقابية قارة ودائمة في علاقة الحكومة بالبرلمان، جرى العمل بها لأول مرة بمبادرة من حكومة التناوب التوافقي التي كان يرأسها الراحل عبد الرحمان اليوسفي، والتزمت بها الحكومات المتعاقبة، إلى أن جرى تكريسها دستوريا.

وفي الوقت الذي كانت المعارضة في السابق تنتظر إعلان الحكومة عن حصيلتها لكي تبادر إلى انتقادها، قلب "البيجيدي" الآية هذه المرة، وبادر إلى تقديم حصيلة الحكومة وفق رواية مضادة، في خطوة غير مسبوقة، يبدو أنها كانت السبب في تأجيل تقديم رئيس الحكومة لحصيلته أسبوعا، من ١٧ أبريل إلى ٢٤ أبريل.

ولعل التناقض في المقاربتين بين رئيس الحكومة وحزب "البيجيدي"، يكشف مسبقا عن طبيعة الصراع الانتخابي المقبل، إذ تأكد من الآن أنه سيدور بين طرفين: أخنوش وبنكيران، ومن ورائهما حزبي "الأحرار" و"البيجيدي". وهذا يعني أن محاولة إدريس لشكر وحزبه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لتصدر وقيادة المعارضة، كما أكدت ذلك مبادراته بشأن تقديم ملتمس الرقابة ضد الحكومة أو الإصرار على ترؤس لجنة العدل والتشريع، باتت متجاوزة على الأغلب.

يبدو أننا أمام مقاربتين متناقضتين: مقاربة حكومية تركز على تعظيم المنجزات، ومقاربة معارضة تركز على مخاطر المقاربة الأولى وتكشف عن حدودها ونقائصها، وهو التناقض الذي يتجلى بوضوح بارز في تقييم الطرفين للسياسة الاجتماعية. فكيف قدّم كل طرف حصيلته؟ ولماذا يبدو التناقض بارزا في الموقف مما هو اجتماعي؟ وما الرهانات السياسية لكليهما وراء كل ذلك؟

قدّم رئيس الحكومة، بمبادرة منه، حصيلة مرحلية لحكومته أمام مجلسي البرلمان، الأربعاء 24 أبريل 2024. وتأتي الخطوة انسجاما مع الفصل 101 من دستور فاتح يوليوز 2011، الذي يلزم رئيس الحكومة بتقديم حصيلة مرحلية لحكومته، تتيح للبرلمان ممارسة وظيفته الرقابية على الحكومة والإسهام في تقييم السياسات العمومية.

ومن المعلوم أن عرض الحصيلة المرحلية للحكومة أمام البرلمان، بات آلية رقابية قارة ودائمة في علاقة الحكومة بالبرلمان، إذ جرى العمل بها لأول مرة بمبادرة من حكومة التناوب التوافقي التي كان يرأسها الراحل عبد الرحمان اليوسفي، والتزمت بها الحكومات المتعاقبة، إلى أن جرى تكريسها دستوريا في الفصل 101 من الدستور، كما سبقت الإشارة، والذي ألزم رئيس الحكومة، بعرض الحصيلة المرحلية لعمل حكومته، إما بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

ولعل من بين مقاصد إلزام رئيس الحكومة بتقديم حصيلته المرحلية أمام غرفتي البرلمان، تكريس ممارسة ديمقراطية شفافة في العلاقة بين المؤسستين، والتأكيد على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة على أساس البرنامج الحكومي، باعتباره تعاقدا سياسيا بين الحكومة والمواطنين.

كما يشكل تقديم الحصيلة لحظة للتواصل السياسي، تقدم فيها الحكومة روايتها لما أنجزته من أعمال، مشفوعة بالحجج والمعطيات الموثوقة، ما يجعلها أمام مناسبة لتجديد شرعيتها الانتخابية والسياسية، وربما بثّ نفس سياسي جديد في الساحة السياسية.

وبالرغم من أن الدستور لم يحدد وقتا معينا لتقديم الحصيلة، إلا أن الحكومات السابقة دأبت على تقديمها في منتصف ولايتها، وهو ما سارت عليه هذه الحكومة كذلك. وتتلو لحظة التقديم مناقشة عامة لمضامين الحصيلة، سواء من لدن فرق الأغلبية أو المعارضة.

لكن الذي ميّز الحدث هذه المرة، هو استباق حزب العدالة والتنمية المعارض لخطوة رئيس الحكومة، بتقديم حصيلة مضادة. وهي خطوة يبدو أنها كانت السبب في دفع رئيس الحكومة وأغلبيته البرلمانية إلى اتخاذ قرار بتأجيل تقديم حصيلة حكومته أسبوعا كاملا، من الأربعاء 17 أبريل إلى الأربعاء 24 أبريل الجاري، أعقبه توجيه انتقادات لاذعة لـ"البيجيدي"، على لسان الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة، لأنه انتقد حصيلة لم يعلن عنها بعد.

في المحصلة، يوجد الرأي العام المغربي اليوم أمام حصيلتين: الأولى برواية الحكومة، والثانية برواية المعارضة (البيجيدي تحديدا). كلاهما راكم خبرة حكومية طويلة، وعلى اطلاع كاف بالتوجهات والسياسات المتبعة، وعلى الإكراهات التي تواجه العمل الحكومي.

يشكل تقديم الحصيلة لحظة للتواصل السياسي، تقدم فيها الحكومة روايتها لما أنجزته من أعمال

ومن خلال الاطلاع على الحصيلة والحصيلة المضادة، يبدو أننا أمام مقاربتين متناقضتين: مقاربة حكومية تركز على تعظيم المنجزات، ومقاربة معارضة تركز على مخاطر المقاربة الأولى وتكشف عن حدودها ونقائصها، وهو التناقض الذي يتجلى بوضوح بارز في تقييم الطرفين للسياسة الاجتماعية. فكيف قدّم كل طرف

حصيلته؟ ولماذا يبدو التناقض بارزا في الموقف مما هو اجتماعي؟ وما الرهانات السياسية لكليهما وراء كل ذلك؟

مقاربة أخنوش

قدم رئيس الحكومة حصيلته عمله أمام البرلمان في وثيقة من 58 صفحة. وبصرف النظر عن التماسك المنهجي للوثيقة، يمكن أن نستنتج منها مقاربة سياسية لرئيس الحكومة تقوم على ثلاث مرتكزات: الأول، تجاهل النقاش السياسي، إذ اعتبر أن انتخابات 8 شتنبر 2021، أفرزت خريطة سياسية جديدة، خولت أحزاب التحالف الحكومي الشرعية الانتخابية، وبالتالي فكل ما يقال عن نزاهة تلك الانتخابات وشفافيتها، أو ما يطرح حولها من أسئلة لا تعني حكومته في شيء. لقد أغلق القوس وانتهى.

ورغم أن "البيجيدي" ركّز في حصيلته كثيرا على شفافية ونزاهة تلك الانتخابات، مشككا في الطريقة التي نظمت بها، ومن تم في الشرعية السياسية لحكومة أخنوش، إلا أن هذا الأخير لم يتفاعل مع تلك الانتقادات ، وانصرف إلى التركيز على ما يراه أولويات بالنسبة إليه.

المرتكز الثاني الذي يبدو أنه شغل رئيس الحكومة أثناء إعداد حصيلته يتمثل في إبراز ما اعتبره مكتسبات ومنجزات نوعية لحكومته خلال الفترة المنصرمة من عمرها السياسي. ومن خلال قراءة أفقية لوثيقة حصيلته، يلاحظ أن رئيس الحكومة لجأ إلى تقديم ما يكفي من الأرقام والإحصائيات والمعطيات التي تعزز لدى مؤيديه ومنتقديه القناعة بأهمية المنجزات التي تحققت لحد الآن، وأن تلك المنجزات تعزز شرعية الاقتراع التي منحتها انتخابات 8 شتنبر للتحالف الحكومي بشرعية إضافية هي شرعية الإنجاز، وبالتالي منح الحكومة ما أسماه أخنوش "شرعية الاستمرار" في تنفيذ ما تبقى من برنامجها باطمئنان وثقة، على حد قوله عزيز أخنوش.

المرتكز الثالث تمثل في الاحتماء بالملك في عرض حصيلة الحكومة، بحيث حرص أخنوش على التأكيد باستمرار على امتداد صفحات الوثيقة، وبشكل مقصود ربما، أن حكومته تنفذ برامج الملك، وأنها تحظى برعايته ودعمه ورضاه، ما جعل رئيس الحكومة يدرج ضمن

يوجد الرأي العام المغربي اليوم أمام حصيلتين: الأولى برواية الحكومة، والثانية برواية المعارض

منجزاته حتى البرامج والقرارات الملكية الصرفة، مثل أنبوب الغاز المغربي النيجيري، أو قرار تعيين رأس السنة الأمازيغية، بل وحتى ما قامت به لجنة مراجعة مدونة الأسرة علما أن عمل الحكومة بخصوص هذا الورش التشريعي لم يبدأ بعد ولا زال تقرير اللجنة بيد الملك.

وبالمقابل، فقد جعلت الحكومة من برامج يفترض أنها سياسات عمومية للحكومة، مثل السياسة الاجتماعية، برامج ملكية أيضا. وعلى طول الوثيقة يصعب التمييز بين الاستراتيجي (للملك بحكم الدستور) وما هو سياسات عمومية يفترض أنها من إنتاج الحكومة وتنفيذها. وهذا الخلط يبدو متعمدا، أي اختيارا إرادي لدى رئيس الحكومة، ويعكس مقاربة سياسية تجعل من الحكومة مجرد وسيلة في يد الملك، تنفذ برامجه وأفكاره، وهي مقاربة موجودة لدى مجمل الطبقة السياسية، وتشكل في رأي البعض الآخر تراجعا كبيرا عن منطق دستور 2011.

انعكست تلك المرتكزات الثلاثة السابقة على مضمون الوثيقة. فمن خلال قراءة كمية يظهر التركيز على المحور الاجتماعي أو "الدولة الاجتماعية" باعتبارها "طموحا مستمرا"، وقد خصص لها رئيس الحكومة 15 صفحة (ص10-25). يليها من حيث الأهمية المحور الثاني الذي حمل عنوانين: "تحول الاقتصاد وإنعاش التشغيل" و"الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية"، وخصص له 14 صفحة (ص26-38). يليه المحور السياسي بعنوان "تكريس الإصلاحات السياسية وإغناء المسلسل الديمقراطي"، وقد خصصت له الوثيقة 8 صفحات، ثم المحور الثقافي والنهوض بقطاع الشباب الذي خصصت له صفحتان (53- 54).

ومهدت الوثيقة للمحاور السابقة بمنجزات للدبلوماسية المغربية (على مدى صفحة ونصف فقط) في قضية الصحراء، والجيل الجديد من الشراكات، والتنظيم المشترك لكأس العام، ثم قضية فلسطين. أما المكتسبات الحقوقية فقد خصص لها صفحة واحدة أتى فيها على ذكر نيل المغرب لرئاسة مجلس حقوق الإنسان، وترسيم السنة الأمازيغية، ومسار مراجعة مدونة الأسرة التي أفضت إلى

مقترح تعديلات تم رفعها إلى الملك خلال الأجل المحدد.

عموما، رغم الارتباك في صياغة الوثيقة التي قرأها أخنوش أمام البرلمان، إلا أن التوزيع الكمي لصفحات كل محور تعكس مقاربة معينة لرئيس الحكومة، تختلف مثلا عن تلك التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية في وثيقته،

جعلت الحكومة من برامج يفترض أنها سياسات عمومية للحكومة، مثل السياسة الاجتماعية، برامج ملكية أيضا

بحيث إذا كان هذا الأخير قد ركز طويلا على المحور السياسي منتقدا نزاهة وشفافية انتخابات 8 شتنبر وما ترتب عليها من "مؤسسات مغشوشة" و"فاقدة للمشروعية" في نظره، فإن وثيقة رئيس الحكومة اعتبرت أن الانتخابات أفرزت خريطة سياسية جديدة ومنحت الشرعية الديمقراطية لأحزاب التحالف الحكومي، التي من واجبها اليوم تنفيذ المخي في تنفيذ برنامجها لتعزيز شرعيتها الديمقراطية بشرعية الإنجاز، وبالتالي فقد اختار أن يركز على المحور الاجتماعي أولا، ثم المحور الاقتصادي ثانيا، وتأجيل المحور السياسي إلى آخر صفحات الوثيقة وفي صفحات محدودة وأقل. وهي مقاربة تعكس لا محالة طبيعة الاختيارات التي يدافع عنها الحزب الذي يترأس الحكومة على الأقل، ورئيسه عزيز أخنوش، الذي يولي الأهمية والأولوية في برنامجه للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، بينما تأتي قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في مرتبة أقل على سلم أولوياته.

ثانيا: مقاربة "البيجيدي"

طالما انتظرت أحزاب المعارضة إعلان الحكومة عن حصيلتها لكي تبادر إلى انتقادها. لكن "البيجيدي" قلب الآية، وبادر إلى تقديم حصيلة للحكومة وفق رواية مضادة، في وثيقة من 70 صفحة. خطوة غير مسبوقة، يبدو أنها كانت السبب في تأجيل تقديم رئيس الحكومة لحصيلته أسبوعا، من 17 أبريل إلى 24 أبريل.

خلفيات الخطوة تبدو واضحة أيضا، فمن جهة أراد بنكيران إرباك أخنوش، وحرمانه من حلاوة المبادرة، إذ جعل الأول من لحظة تقديم الحصيلة، فرصة سياسية لتصفية حسابات قديمة بين الطرفين يبدو أنها ستؤثر على المشهد السياسي في أفق الانتخابات المقبلة. ومن جهة ثانية، أراد حزب العدالة والتنمية أن يؤكد من خلال الخطوة نفسها على قوته السياسية رغم ضعف قوته الانتخابية، ولم لا تقديم نفسه زعيما للمعارضة بل بديلا سياسيا محتملا في أفق الانتخابات المقبلة.

في ضوء ذلك عمل الفريق الذي أعد وثيقة "البيجيدي" في ضوء اعتبارين رئيسيين: الأول، سياسي يمتد إلى المعاناة التي كابدها الحزب منذ "البلوكاج السياسي" الشهير الذي منع بنكيران من رئاسة الحكومة لولاية ثانية، بما

يتبع...

كان لها من نتائج على لحمة الحزب وقوته، انتهت إلى فشله الانتخابي في 2021، الاعتبار الثاني ارتبط بتجربته وخبراته في التدبير الحكومي لمدة 10 سنوات، بحيث تعقبت وثيقته كل وعود الحكومة في برنامجها الحكومي، ثم تتبعت ما أنجز منها وما لم ينجز خلال الفترة المنصرمة من ولايتها، مستفيدا في ذلك من خبرات وزرائه وبرلمانييه وأطره (الأزمي، الخلفي، بوانو، عماري...) في تدبير مختلف الملفات الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتوفرون حولها على المعطيات الكافية، بما فيها تلك المحينة التي تصدر عن مؤسسات رسمية مثل تقارير بنك المغرب وتقارير المندوبية السامية للتخطيط، والتي استند عليها الحزب في إعداد وثيقته.

أما من حيث المنهجية، فقد تعقبت وثيقة الحزب الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة على ثلاثة محاور: المحور السياسي، المحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي. إلا أن القراءة المتمعنة تسعف في استخراج منهجية موازية، إذ ركز الحزب انتقاداته على ثلاثة أطراف: رئيس الحكومة، ثم حزبه التجمع الوطني للأحرار، ثم الحكومة في مرتبة ثالثة.

وتظهر هذه الثلاثية بشكل واضح على طول محاور الوثيقة، وإن كانت تتجلى في المحور السياسي منها على وجه الخصوص. إنها مقاربة مسكوت عنها لكن تكاد تهيكل وثيقة "البيجيدي"، وتعكس "المرارة" التي يشعر بها هذا الحزب من دور رئيس الحكومة عزيز أخنوش في "البلوكاج" السياسي الشهير لسنة 2016، الذي حال دون استمرار

> **"البيجيدي" قلب الآية، وبادر إلى تقديم حصيلة للحكومة وفق رواية مضادة**

بنكيران رئيسا للحكومة لولاية ثانية. وهي في الوقت نفسه مقاربة لا تريد مخاصمة باقي أحزاب التحالف الحكومي، خصوصا حزب الاستقلال، بل تحديد وحصر الخصم السياسي لـ"البيجيدي" في شخص رئيس الحكومة عزيز أخنوش، ثم حزب التجمع الوطني للأحرار في مستوى ثان.

ويلاحظ، في هذا الصدد، أن رئيس الحكومة وحزبه وجهت إليهما أغلب الانتقادات التي تضمنتها وثيقة البيجيدي. على المستوى السياسي مثلا، ذكّرت وثيقة الحزب بوعود البرنامج الحكومي بخصوص "تحصين الاختيار الديمقراطي وتعزيز آلياته"، وأن "الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق والحريات هي قضايا أفقية" سيتم مقاربتها وفق "روح جديدة وتناسق والتقائية ناجعة".

وانطلاقا من سياق تشكيل الحكومة عقب انتخابات 8 شتنبر 2021، والتي أشرفت عليها وزارة الداخلية كما هو معلوم، إلا أن وثيقة "البيجيدي" ركزت تحديدا على "مساهمة رئيس الحكومة وحزبه في إفساد التمثيلية الديمقراطية، بدعمه خارج منطق التوافقات السياسية لتعديلات قانونية وتراجعية". كما ذكرته بدوره في "إفساد العملية الانتخابية بممارسات غير مشرفة.. من خلال جوده بأموال طائلة بمبالغ غير مسبوقة، والضغط على المنتخبين وتهريبهم لتشكيل مجالس جماعية قائمة على القرابات والزبونية وانعدام الكفاءة"، علما أن تلك الممارسات لا تقتصر على حزب الأحرار أو غيره، ثم ربطت بين شيوع تلك الممارسات وما وصفته بـ"الفضائح والمتابعات القضائية التي انفجرت على مستوى المنتخبين. ناهيك عن حجم تضارب المصالح الذي ينال مختلف المؤسسات المنتخبة بما فيها رئاسة الحكومة".

وقد اعتبر الحزب أن "ممارسات رئيس الحكومة وحزبه كان لها الأثر الكبير فيما نشهده اليوم من مستوى غير مسبوق من فقدان الثقة في السياسة وفي الأحزاب السياسية والنقابات الممثلة للطبقة الشغيلة، وتراجع أدوارها في الوساطة المؤسساتية".

ومن مؤشرات ذلك "تزايد وطول أمد الاحتجاجات الفئوية والتي لا تتوقف مع فئة معينة إلا لتنطلق من جديد مع فئة أخرى"، لتؤكد

وثيقة العدالة والتنمية أن الحكومة الحالية تعاني من "أزمة مركبة وهي أزمة مشروعية وأزمة ثقة وأزمة فعالية وأزمة تواصل. وهو ما حوّل المؤسسات المنتخبة إلى مؤسسات شكلية عاجزة عن التواصل السياسي المسؤول واتخاذ القرار الواجب في الوقت المناسب".

وضع يعود في نظر الحزب إلى "إضعاف الأحزاب الوطنية الحقيقية واستهداف المناضلين والشرفاء من أبناء الوطن"، في مقابل "التمكين لكائنات انتخابية فاسدة لا تتقن سوى نهب المال العام والسعي نحو الإثراء غير المشروع، وترسيخ زواج المال بالنفوذ السياسي مع محاولة السطو على مقدرات الدولة واختراق مؤسساتها"، وهي نتيجة للمقاربة الخاطئة التي اعتمدت في تدبير نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2016، وفي الهندسة الانتخابية التي اعتمدت في تنظيم الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية لـ8 شتنبر 2021. وما أفرزته من مؤسسات مغشوشة وضعيفة". وبالتالي فقد "فشلت الحكومة فشلا ذريعا في ملء مقعدها والقيام بأدوارها"، وهو فشل يؤكد "فشل طبخة ونخب 8 شتنبر" ومن شأنه أن "يعمق أزمة المصداقة والثقة في العمل السياسي وفي المؤسسات المنتخبة وخلفت فراغا سياسيا وحزبيا فظيعا وخطيرا".

واعتبر "البيجيدي" أن رئيس الحكومة أضعف "مؤسسة رئاسة الحكومة"، من خلال "غيابه المتكرر عن الحضور إلى البرلمان"، حيث يحضر مرة واحدة في الشهر لأحد المجلسين، بينما ينبغي أن يحضر مرة واحدة في كل مجلس، رغم أهمية القضايا التي تشغل الرأي العام (زلزال الحوز، ارتفاع الأسعار، إضرابات التعليم والطب..)، وهو غياب "يؤكد ضعف الحس السياسي والتواصلي لرئيس الحكومة وللحكومة ككل".

كما سجل الحزب تجنب رئيس الحكومة بـ"تواطؤ" مع مكتب مجلسي النواب والمستشارين برمجة مواضيع حساسة من قبيل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وغلاء أسعار المحروقات، واللجوء إلى تكرار مواضيع بعينها. وهو ما أضعف البرلمان بمجلسيه كذلك.

واتهم الحزب رئيس الحكومة بالإقصاء والحزبية في التعيين في مناصب المسؤولية. كما اتهمه بتعديل مرسوم يتعلق بقواعد المنظمة للاقتراض الذي تقوم به الجماعات الترابية، لكي يفتح الباب أمام جماعة واحدة هي تلك التي يرأسها رئيس الحكومة، لاقتراض مليار درهم، والاستفادة من هبة مالية بقيمة مليون أورو من طرف البنك الأوربي للإعمار والتنمية. ولم يفعل رئيس الحكومة هذه المرسوم سوى في حالة جماعة أكادير حتى الآن.

> **فرصة لحزب "البيجيدي" لرسم خطه السياسي للمرحلة المقبلة، وإعداد روايته وحججه بشأن تجربته الحكومية السابقة**

التناقض الرئيسي

لعل التناقض في المقاربتين بين رئيس الحكومة وحزب "البيجيدي"، يكشف مسبقا عن طبيعة الصراع الانتخابي المقبل، إذ تأكد من الآن أنه سيدور بين طرفين: أخنوش وبنكيران، ومن ورائهما حزبي "الأحرار" و"البيجيدي".

يعني هذا أن محاولة إدريس لشكر وحزبه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لتصدر وقيادة المعارضة، كما أكدت ذلك مبادراته بشأن تقديم ملتمس الرقابة ضد الحكومة أو الإصرار على ترؤس لجنة العدل والتشريع، باتت متجاوزة على الأغلب. لكن الصراع الانتخابي المقبل، أو الذي قد تكون شراراته قد بدأت بالفعل، ستختلط فيه الحسابات الشخصية بالحسابات السياسية الموضوعية، وقد تخفي عليه الكثير من الحيوية التي كانت مفقودة في المشهد السياسي في السنوات الأخيرة.

ويظهر من خلال النقاش المثار حاليا بشأن الحصيلة والحصيلة المضادة بين الأحرار و"البيجيدي" أن لكل منهما أوراقا قوية، إذ سيركز أخنوش على منجزات حكومته

محمد جذري*: الظرفية لم تكن مساعدة للحكومة لتحقيق التزاماتها

حاورته: سارة الطالبي

س: كيف تقيمون نصف الولاية الحكومية على ضوء العرض الذي قدمه رئيس الحكومة أمام البرلمان؟

ج: السياق الذي جاءت في الحكومة فيه مجموعة من الأمور السلبية وأخرى إيجابية، لا يمكن أن نقول أنه كله سيء أو جيد. الحكومة جاءت بعد ظرفية الجائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية والتضخم العالمي الذي أوصل أسعار المحروقات لمستويات قياسية ورفع أسعار المواد الأولية، وتوالت مواسم الجفاف التي أثرت على الاقتصاد الوطني، وهذه أمور لا يمكننا أن نلغيها أو أن نقول أنه لا دخل لها نهائيا في قراءة سياق عمل الحكومة.

لكن هناك أمور إيجابية سمحت للحكومة بأن تشتغل، ومنها أنها حكومة مصغرة بأغلبية مريحة في مجلس النواب ومجالس الأقاليم والجماعات الترابية، وتمرر كل قراراتها بأريحية ولا تعاني من بلوكاج أو معارضة.

كما أن حكومة جاءت في ظل تنزيل المغرب للنموذج التنموي الجديد، وبالتالي لم تجد أمامها معارضة داخل المجتمع للأوراش الكبرى، فلا أحد يعارض الاستثمار الخاص أو مشاريع الطاقة أو مشاريع الماء أو تعميم الحماية الاجتماعية.

س: لكن حصيلة نصف الولاية الحكومية تعطي انطباع أن الحكومة تعرض حصيلة الأوراش الملكية وليس حصيلة تنزيل برنامجها؟

ج: لنكون منصفين، هذه الحكومة لها عشرة التزامات واضحة، منها ما تقدمت فيه بشكل جيد ونتحدث بشكل أساسي على التزامين: أولا تنزيل الحماية الاجتماعية، وهنا نتحدث على التنزيل ولا نتحدث عن الفعالية، وثانيا تعميم التعليم الأولي، والذي قطعت فيه الحكومة أشواطا مهمة.

لكن الالتزامات الأخرى لا زالت في الطريق نحو تحقيقها، مثل طموح تحقيق نسبة النمو 4 بالمائة، فنحن لا زلنا في نصفها، قد نحقق هذه السنة 2.5، إضافة إلى طموح تقليص الفوارق الاجتماعية، وتحسين العرض الصحي وتجويد التعليم.

إذا أردنا تشبيه الإنجازات الحكومية بمسكن فيمكن أن نقول أنه تم تثبيت الأساس، وفي النصف الثاني من الولاية سيتم إكمال البناء.

س: تكشف الأرقام أن الملفات الكبيرة التي بنت عليها الحكومة شعارها مثل خلق مناصب الشغل، لم تتحقق، وربما هي الحكومة الأقل تشغيلا للمغاربة من بين الحكومات المتعاقبة على البلد في العشرين سنة الأخيرة؟

ج: لا يختلف اثنان على أن نسبة البطالة مرتفعة ووصلت إلى 13 بالمائة نهاية 2023، لكن يجب أن نعطي لكل ذي حق حقه. فالظرفية غير مساعدة على تحقيق هذا الهدف، لأن ما يخلق الثروة في المغرب هو القطاع الفلاحي وللأسف فإنه يعاني من تعاقب سنوات الجفاف، إضافة إلى المشاكل في الفاتورة الطاقية في الفلاحة.

هناك خلق لمناصب الشغل في الصناعة وصناعة الطائرات والألبسة والسياحة والصناعة التقليدية والخدمات، لكنها غير كافية لتلبية الطلب الكبير، وبالتالي فإن شعار خلق مليون منصب شغل سيكون من الصعب تحقيقه حتى مع نهاية الولاية الحكومية.

س: الجفاف والحكومات السابقة واضطراب الأسواق العالمية، أليست شماعة تعلق عليها الحكومة تعثر تنزيل مشاريعها؟

ج: كان من المقبول سماع هذه التبريرات سنة 2022 مع بداية الولاية، لكن الآن الحكومة تنزل ثالثة قانون مالية لها، وبالتالي يجب أن تظهر للمغاربة ما هي قادرة على تحقيقه، والاستمرار في هذا خطاب مجانب للصواب.

س: هل سيكفي ما تبقى من الزمن الحكومي لتنزيل التزامات الحكومة؟

ج: لا أظن الحكومة قادرة على تنزيل الالتزامات العشر لأن التحديات والرهانات كبيرة وحتى الإكراهات كبيرة، وقد أصبح من الصعب جدا أن نخرج مليون أسرة من الفقر، وأن نخلق مليون منصب شغل، لا يمكن أن نحقق هذه الأهداف في سنتين. التحقيق النسبي ممكن لكن كلها صعب.

حتى ورش الحماية الاجتماعية الذي يشكل عصب الخطاب الحكومي الآن فيه إشكال كبير في ديمومته واستدامته، بالإضافة أن الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تسائل الحكومة ومدى تمتعها بالجرأة لتنزيل إصلاحات كبيرة، مثل قانون الإضراب ومدونة الشغل والضريبة على الدخل وغيرها، هذه كلها ملفات صعبة.

إضافة إلى أن الحكومة لا يمكن لها أن تتحكم في نسبة النمو إلا سنة 2026 و2027 لأنها السنة التي سنتحكم فيها في الخريطة المائية وإلى ذلك الحين يجب أن نتأقلم.

حتى حالة اللا يقين في العالم تأزم الوضع أكثر، ونحن نعاني من قلاقل على اليمين وأخرى على اليسار، وتقلبات عالمية كبيرة، تستيقظ صباحا على ثمن بترول وبعد يوم قد يرتفع أو ينخفض، وهذه أمور تؤثر على الأداء الحكومي.

س: لكن الحكومة تتمتع بأغلبية مريحة وتتحدث عن انسجام حكومة؟

ج: إذا كان الانسجام اليوم فإنه لم يبق في عمره سوى سنة أو سنة ونصف على أبعد تقدير، فبعد سنة 2025، سيخرج حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة لمحاولة الاستعداد لانتخابات 2026 ويبدأ الخطاب السابق للانتخابات، وبالتالي فإن العمل الحكومي المنسجم عمره الباقي سنة أو سنة ونصف.

س: الحكومة يقال إنها تقاعست على محاربة الفساد؟

ج: أتفق نسبيا لأن الحكومة تفتقر للإرادة والجرأة السياسية لمحاربة أشكال الريع والفساد، و ليس لها توجه حقيقي في هذا الموضوع، ورئيس الحكومة في خرجاته الإعلامية والبرلمانية القليلة قلما يتحدث عن مصطلح الفساد.

ومما يدل على ذلك، أنه اليوم أمام مشكل التضخم كان الجميع يتحدث عن المضاربين والوسطاء والحكومة لم تتدخل لمحاصرتهم ولا لإصلاح أسواق الجملة، وبالتالي فالحكومة مطالبة ببذل مجهود كبير من أجل إصلاح صورتها فيما يتعلق بمحاصرة الريع والمضاربين والوسطاء.

س: معروف أن النصف الثاني من الولاية الحكومية يكون مكثفا تشريعيا، هل الحكومة قادرة على تدبير وإخراج القوانين المتعثرة؟

ج: للأسف الحكومة أضاعت من رصيدها الجماهيري في أمور بسيطة، مثل فرض الكمامة على المحامين إبان الجائحة لدخول المحاكم، وضيعت رصيدها في الصراع مع الأساتذة ومع المحامين العام الماضي في قانون المالية.

بالتالي فإن الدخول في إصلاحات هيكلية يحتاج إلى أن تضع الحكومة يدها في جيبها، مثلا إخراج قانون الإضراب وإصلاح مدونة الضرائب ومدونة الشغل، تحتاج زيادة عامة في الأجور وتخفيض ضريبي ودعم مخصص لفئات مهنية، وهي إصلاحات ستكون لها تكلفة مالية ستؤثر على المديونية وعلى عجز الميزانية والغلاف المالي المخصص للاستثمار.

أما أن تتوجه الحكومة نحو الرفع من سن التقاعد فإن السلم الاجتماعي سيكون مهددا، إضافة إلى أن القانون الجنائي والمسطرة المدنية هي قوانين تحتاج جرأة، وهنا يطرح السؤال، هل الحكومة مستعدة للأخذ من رصيدها من أجل تمرير هذه القوانين، لا أعرف.

هذا السؤال يطرح بقوة، خصوصا أن الحكومة مقبلة على انتخابات، وسمعنا من رئيس الحكومة في جلسة عرض حصيلة منتصف ولايته الحكومية أمام البرلمان أن عينه على ولاية ثانية، وبالتالي من المرجح أن الإصلاحات الهيكلية لن تنزل خلال ما تبقى من الولاية الحكومية.

*مدير مرصد العمل الحكومي.

في الملف الاجتماعي (الدولة الاجتماعية)، مستعينا بالفئات المستفيدة من سياسات حكومته خصوصا في ميدان الاقتصاد والمال، إذ يبدو أنه منح طبقة رجال الأعمال الكبار كل ما أرادوه، إضافة إلى فئات أخرى حصلت على منافع وامتيازات معينة (رفع أجور بعض فئات الموظفين مثلا...)، والفئات التي استفادت من الدعم الاجتماعي المباشر (500 درهم كحد أدنى لكل أسرة)، وتعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة نحو 10 ملايين شخص، وهي برامج تندرج ضمن مشروع "الدولة الاجتماعية"، التي يؤكد أخنوش أنها من بنات أفكار الملك محمد السادس الذي يعد المهندس الحقيقي لهذا المشروع، لكنه سيوظفه لا شك في الصراع الانتخابي باعتباره إحدى منجزات حكومته، وقد عبر عن ذلك في قوله:" إن مشروع الدولة الاجتماعية ليس شعارات، بل قرارات فعلية وإجراءات ملموسة".

في المقابل، سيوظف حزب "البيجيدي" كل أوراقه القوية كذلك، بدءا من تبديد الاتهامات التي توجه إليه خصوصا في علاقته بقاعدته الاجتماعية المحافظة، التي عمل بنكيران على التصالح معها تدريجيا خلال السنوات الماضية (التطبيع، ملف مدونة الأسرة...). قبل أن ينتقل إلى خطوة أعلى باقتناص فرصة تقديم الحصيلة الحكومية للهجوم على الحكومة، ويبدو أنه مسار قد انطلق وقد يتواصل طيلة الفترة المقبلة حتى انتخابات 2026.

ويلاحظ في هذا السياق، سواء من خلال الخطاب السياسي للحزب، أو من مضامين وثيقته حول حصيلة الحكومة، أنه يركز على مداخل واضحة: أولا، التشكيك غير الصريح في نتائج انتخابات 8 شتنبر 2021، التي يرى أنها أفرزت مؤسسات مغشوشة، عمّقت أزمة الثقة في السياسة والمؤسسات السياسية، وهي ورقة يقصف بها أخنوش لكن من ورائه وزارة الداخلية والجهات التي صنعت الخريطة السياسية الحالية، ومن المرجح أن الحزب إذ يمعن في استعمالها فهو يقصد إلى التفاوض من أجل تحسين موقعه السياسي والانتخابي في الفترة المقبلة.

ثانيا، استهداف عزيز أخنوش بسبب مواقفه ودوره في إضعاف ثم إزاحة "البيجيدي" خلال الفترة الماضية، وقد برز ذلك بوضوح في استلال وقائع ومواقف له حول تحرير قطاع المحروقات والتي استفادت منها شركاته من أرباح طائلة مع شركات أخرى للمحروقات (ملف 17 مليار درهم مثلا)، أو منع تفعيل الدعم الاجتماعي المباشر منذ حكومة بنكيران، ومن المتوقع أن نسمع معطيات أخرى في هذا الصدد، خصوصا إذا قرّر أخنوش الدفاع عن نفسه إزاء مثل تلك الاتهامات، وخرج عن صمته/غموضه، ناهيك عن الشكوك المثارة حوله في استغلال موقعه في رئاسة الحكومة للفوز بصفقات عمومية (صفقة تحلية مياه البحر في الدار البيضاء على سبيل المثال).

ثالثا، التشكيك في منجزات الحكومة من خلال التركيز على النتائج السلبية للقرارات والإجراءات المتخذة، مثل تراجع تعويضات الأرامل والمطلقات وعدم تفعيل تعويض الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا نتائج تلك السياسات على تدهور القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار، والتي تضررت منها فئات واسعة من المغاربة.

رابعا: التركيز على نقد المقاربة الحكومية في الملف الاقتصادي والمالي، من خلال إثارة قضية بيع المستشفيات والمؤسسات العمومية من أجل الحصول على التمويل في إطار ما أسمته الحكومة "التمويلات المبتكرة"، وهو أسلوب يعني تفويت الدولة تلك المؤسسات إلى القطاع الخاص، وهي ورقة قد يستعملها "البيجيدي" للضرب مرة أخرى في نزاهة أخنوش الشخصية كونه يجمع بين صفة رجل أعمال وصفة رئيس حكومة، يفوت مؤسسات الدولة مثل المستشفيات العمومية لرجال الأعمال من أمثاله.خلاصة القول أن لحظة تقديم الحصيلة الحكومة، والتي تعد فرصة للحكومة لتجديد شرعيتها السياسية، قد تتحول إلى لحظة للمواجهة بين حزب رئيس الحكومة وحزب العدالة والتنمية، وهي مواجهة كانت متوقعة ومنتظرة، ويبدو أن شرارتها انطلقت.

فمن جهة شكلت تلك اللحظة فرصة للحكومة لإعادة تحديد أولوياتها، نحو التركيز على نقط ضعفها مثل التشغيل ومعالجة الآثار السلبية للقرارات والإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، ومن جهة أخرى شكلت اللحظة ذاتها فرصة لحزب "البيجيدي" لرسم خطه السياسي للمرحلة المقبلة، وإعداد روايته وحججه بشأن تجربته الحكومية السابقة، وما سيقوله للناس مرة أخرى بشأن المستقبل ووعوده. ويمكننا القول بأن الطرفين باتا على أهبة المواجهة، لكن بأفق انتخابي، وهي نقطة العطب في خطابهما معا.

فاطمة الإفريقي

الأوراق البحثية والأوراق المالية

لم يتبق في البلد مساحة عذراء للافتراس، كان لا بد من إضافة حقل جديد للاغتناء، حقل هلامي، لا يترك خلفه غبارا ولا رائحة، غير مكلف، وبيبض بعض الذهب، صحيح ليس بحجم ذهب الغاز والسمك والفضة، لكنه كاف لشراء الصمت والولاء؛ وهو حقل الدراسات والأبحاث. حقل كان إلى وقت قريب جدا فوق الشبهات، متسترا بوقار العلم ومهابة المعرفة، إلى أن فضحه أو قُصد فضحُه من خلال تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

يكشف التقرير بالأرقام والحجج والتواريخ عن دعم مالي إضافي عمومي استفادت منه الأحزاب السياسية، كان الهدف النبيل المتوخى منه هو إعانتها على إنجاز دراسات وأبحاث تحلل الأوضاع الراهنة وتنتج حلولا وأفكار مبدعة لتشريعات وسياسات عمومية ذات جدوى؛ لكن مخرجات هذا الدعم كانت للأسف مخيبة للآمال، أغلبها دراسات فضفاضة وهشة علميا، وأخرى وهمية أو متستر على ضعفها، والباقي دراسات مشبوهة، فاسدة، ذهبت أموالها لمراكز باسم الأبناء والبنات والمقربين.

> **ضجة فضيحة ريع الدراسات ستتلاشى وتنمحي كما العادة دون أن تنجح في محاسبة المتورطين**

يبدو أنه مجال مثمر، أرباحه كثيرة وكلفته قليلة، لا يتطلب استثمارات في معدات الحفر والبناء والغوص والنقل، ولا التزامات بحقوق اليد العاملة، يكفي حاسوبا، واشتراكا في الانترنيت، وابنا مدللا، وخبيرا في البحث العلمي، أو ليس بالضرورة، يمكن الاكتفاء بشبه خبير لإنتاج شبه خبرة عن شبه قضية، وتدوين تمتمات على أوراق ملونة، تتخللها أرقام وبيانات وخلاصات فضفاضة، وتنتهي المهمة بتحويل المال السائب لرصيد الأقارب، والى اللقاء مع دراسة ثانية وثالثة... وثالثة وعشرين... وهكذا تتراكم الأوراق البحثية والمالية إلى ما لا نهاية.

ازدهرت بشكل لافت في السنوات الأخيرة سوق مكاتب الخبرة والدراسات والأبحاث، فبين مكتب خبرة وآخر ينبت مكتب خبرة، وبعد نهاية تقديم الخبرة للجهة الزبون وأخذ المستحقات، قد تغلق مكاتب وتولد أخرى بعناوين وتسميات جذابة، ومع تناسل هذه المراكز والمكاتب، اكتظت السوق البحثية بالكثير من الدراسات والأبحاث المتكررة، المستنسخة، دراسات فوق الحاجة أحيانا، وحتى إن توفرت في بعضها شروط الدقة والمصداقية العلمية في تشخيص أزمات البلاد المتعددة الأوجه، فإنها تبقى حبرا على ورق، لا تتبعها تحقيقات ومرافعات للمساءلة، لا تنتج مبادرات استراتيجية شجاعة للتغيير من طرف الفاعلين السياسيين، ولا يخوض منتجوها أو ممولوها من المال العام معارك من أجل الإصلاح؛ أغلب الدراسات والأبحاث تتحول خلاصاتها إلى أوراق مالية في حسابات المراكز المحظوظة، وتنتهي أوراقا ميتة في رفوف الأرشيف. الأكيد أن ضجة فضيحة ريع الدراسات ستتلاشى وتنمحي كما العادة ، دون أن تنجح في محاسبة المتورطين أو زعزعة نفوذهم، لكن يبدو أنها قد نجحت في إسقاط القناع عن عصفورين بحجر فاسد واحد، وفي تسديد ضربة قاتلة لكائنين كانا في زمن مغربي مضى يمثلان بؤرة إزعاج للحاكمين المستبدين والفاسدين، هما: المعارض السياسي والمثقف، فمن جهة شكلت هذه الفضيحة سقطة أخلاقية للفاعل الحزبي "المعارض"، المفترض أن يكون مناضلا شرسا ضد الريع والفساد؛ ومن جهة ثانية زادت في تعميق الخدوش التي مست رمزية الصورة الرّسالية للمثقف، المفروض فيه أن يكون صوت الناس وضميرهم اليقظ، وأن يكون متطوعا بعلمه وخبرته المعرفية لخدمة المجتمع.

لقد ولى زمن المناضل الذي ينذر حياته وماله من أجل مصلحة الوطن، وانتهت أسطورة ذلك الشخص النادر والعضوي الذي يقوم بالوظيفة النقدية للحاكمين، والذي يضع رصيده العلمي والمعرفي طوعيا وبلا مقابل من أجل خدمة الطبقة المسحوقة والمظلومين والقضايا الإنسانية النبيلة. والسؤال الحارق المثار اليوم في النقاشات الفكرية حول استقالة المثقف أو موته، وحول غياب حصن ثقافي ممانع وسلطة مضادة وشجاعة تعيد التوازن للمشهد السياسي؛ قد يكون أحد أجوبته المسكوت عنها موجود في هذا الفساد الصغير وهذا الإرشاء المُقنَّع للنخب مقابل الصمت وغض الطرف عن الفساد الكبير.

قال إن شركاته تعيق التنمية وإنه يعاني عقدة الاعتراف بالمشاركة في الحكومات السابقة

الأزمي*: أخنوش متورّط في تضارب المصالح

حاوره: عبد الرحيم علام

بعدما قدّم حزبه حصيلة للنصف الأول من عمر الحكومة الحالية، قبل الكشف عن نسخة رئيس الحكومة الحالي، عزيز أخنوش، يعود عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، والوزير السابق المكلف بالميزانية، إدريس الأزمي الإدريسي في هذه المقابلة، ليدافع عن الوثيقة التي أصدرها حزبه، ومهاجمة ما عرضه أخنوش امام غرفتي البرلمان في جلسة مشتركة عقدت يوم الأربعاء 24 أبريل 2024.

الأزمي قال إننا اليوم أمام حصيلة مرحلية، "والجانب السياسي والدستوري يقتضي بأن يقدم رئيس الحكومة التزاماته في البرنامج الحكومي ويقارنها بإنجازاته". وأضاف الإدريس الأزمي أن رئيس الحكومة أغفل الحديث عن التزاماته، "على الأقل الالتزامات العشر التي أصبحت معروفة والتي لم يتحدث عنها، ليخبر الرأي العام هل حقق شيئا منها أم لم يحقق منها أي شي، وهذا في الحقيقة إخلاف للموعد الدستوري وهدر للزمن الدستوري".

وعاد رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية إلى اتهام رئيس الحكومة بالاستفادة من وضعية تضارب المصالح، مشيرا إلى أن شركته الخاصة العاملة في مجال املحروقات اعترفت رسميا بمشاركتها في التواطؤ والاتفاق على رفع الأسعار أمام مجلس المنافسة، موضحا ان الشركات التي يملكها أخنوش تشكل اليوم عائقا للتنمية ولتوزيع الثروة ولولوج الشركات والمقاولات الوطنية إلى الصفقات العمومية.

وردا على اتهامات اخنوش لحكومتي حزب العدالة والتنمية السابقتين، قال الأزمي إن رئيس الحكومة الحالي ينفذ مشاريع الحكومات السابقة، التي كان عضوا فيها، "ولديه عقدة الاعتراف بانه كان فيها"، داعيا إياه إلى "أن يقول جزا الله خيرا من حرث وبذر ونحن نجني ثمار من سبقونا".

وعلى خلفية الانتخابات الجزئية الأخيرة التي جرت في كل من فاس وبنسليمان، قال الأزمي إن حزب العدالة والتنمية مازال حاضرا في الساحة وسيقوم بدوره، "وذلك ما قام به في تقديم الحصيلة المرحلية التي أصبحت هي الحصيلة المرحلية الحقيقية للسيد رئيس الحكومة ولم يجد ما يملأ به صفحات حصيلته إلا بأرقام مبعثرة ولم يجيب عن الأسئلة الحقيقية التي تلاحقه".

إدريس الأزمي

س: كيف تقيمون الحصيلة المرحلية للحكومة بعد مرور سنتين ونصف عن تنصيبها؟

ج: مازلنا متشبثين بتقييمنا الذي قدمناه، قبل تقديم السيد رئيس الحكومة لحصيلته، بل بالعكس بعد تقديمه للحصيلة تأكد لنا مدى مصداقية وجدية تقييمنا، نحن قلنا إن الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وهذا هو المصطلح الدستوري لأن السيد رئيس الحكومة اخترع مصطلحا جديدا تسويقيا يتكلم على المنجز المرحلي، لا يوجد منجز مرحلي في الدستور هناك الحصيلة المرحلية.

هذه الحصيلة المرحلية بالنسبة لنا أولا كما قلنا هي حصيلة فيها هدر الثقة، وهذا ما تؤكده الأرقام الرسمية، وهذا ما تجنب السيد رئيس الحكومة الحديث عنه، حيث تأكد اليوم وبشكل ملموس أن هناك تراجعا كبيرا في مؤشر ثقة الأسر في عهد هذه الحكومة. لا أتحدث عن الجانب السياسي فقط وإنما عن الجانب الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للمواطن أيضا، ثم تحدثنا ثانيا عن تفاقم الهشاشة لدى الأسر، وهو ما تثبته إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، حيث تصرح الأسر وبنسب عالية جدا بتراجع مستواها المعيشي وبتراجع قدرتها على الإنفاق وعلى الادخار وتوقعها بتزايد معدل البطالة، وهو ما كرسته أيضا الطريقة الانتقائية والعشوائية في تنزيل رئيس الحكومة لورش تعميم الحماية الاجتماعية.

ثم المسألة الثالثة، هو أن عنوان هذه الحصيلة هو تعطيل التنمية، باعتبار أن هناك إشكاليات على مستوى النمو، وتعطيل التنمية، لا نقصد بذلك الأرقام، فهي دالة، لكن الأخطر من الأرقام هو السياسات المتبعة من طرف هذه الحكومة ورئيسها بالخصوص. بل نعني بها عدة عناوين لتركيز الثروة ومزاحمة الشركات والمقاولات الوطنية، فشركات رئيس الحكومة

اليوم تشكل عائقا للتنمية وعائقا لتوزيع الثروة وعائقا لولوج الشركات والمقاولات الوطنية إلى الاستثمار العمومي وإلى الصفقات العمومية.

وهذا التجلي لطريقة التسيير المتمثلة في الليبرالية المتوحشة المقتنصة والمحتكرة لكل الفرص الاستثمارية، موجودة في طريقة تنزيل الإصلاح الجبائي بسرعتين مختلفتين وبطريقة انتقائية، على عكس تصريح السيد رئيس الحكومة بأنه خفّف العبء الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة، وفي طريقة تنزيل ميثاق الاستثمار بسرعتين مختلفتين تؤخر وتؤجل كل ما يعني المقاولات الصغرى والمتوسطة، إذن هذا بإجمال هو تقييمنا للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

س: بالمقابل رئيس الحكومة بالبرلمان يقول إن الحصيلة المرحلية للحكومة التي يقودها فاقت كل التوقعات، كيف تردون على هذا الكلام؟

ج: هو صادق في قوله أن هذه الحصيلة فاقت كل التوقعات، لأنه في عهد الحكومات السابقة المتتالية بما فيها تلك قبل حكومتي العدالة والتنمية، لم يسبق لحكومة أن قدمت حصيلة مرحلية من هذا النوع، الحصيلة التي يفقد فيها المغرب 181 ألف فرصة شغل، الحصيلة التي بها معدلات نمو متدنية، حصيلة بها عدد كبير من المواطنين والمواطنات الذين كانوا يستفيدون من التغطية الصحية المجانية، والآن 8 ملايين أصبحوا خارج التغطية، حصيلة فيها تراجع تدفقات الاستثمارات الخارجية الموجهة إلى للمغرب، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن السيد رئيس الحكومة

> **رئيس حكومتنا متورط في تضارب المصالح وقد اعترفت شركة يملكها بأنها تتواطأ**

يخلط بين المداخيل وبين التدفقات، بحيث يتحدث عن الانخفاض الطفيف لمداخيل الاستثمار في المغرب ويقارنه بتراجع التدفقات على المستوى العالمي والإفريقي، ويتجاهل أن تدفقات الاستثمارات الخارجية الموجهة إلى المغرب تراجعت في عهد هذه الحكومة بنسبة 53% بين 2022 و2023.

حصيلة أدت إلى تزايد غير مسبوق في عدد الشركات المفلسة، بحيث أنه ما بين 2021 و2022 ازداد عدد الشركات المفلسة ب35% وبين 2022 و2023 ازداد عدد الشركات المفلسة ب15% ، ومن المتوقع ان يرتفع هذا العدد سنة 2024 إلى أزيد من 14600 شركة مفلسة. وهي أيضا حصيلة بلغ فيها معدل البطالة نسبة 13%، وهو أعلى مستوى لم يسجل منذ سنة 2000، إذن في الحقيقة ما يقوله السيد رئيس الحكومة هو صحيح بأن هذه الحصيلة فاقت كل التوقعات، وهو قد وصفها أيضا بشكل جيد حين قال ثورة اجتماعية غير مسبوقة .

فهي ثورة على المكتسبات الاجتماعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وللمواطنين. وعلى رئيس الحكومة أن يقدم الأرقام الحقيقية ومدى وفائه بالتزاماته، عوض أن يتكلم على الرهانات، فهل نحن نتكلم عن تقديم برنامج حكومي أو برنامج انتخابي لكي يتحدث لنا عن الرهانات.

اليوم نحن أمام حصيلة مرحلية، والجانب السياسي والدستوري يقتضي بأن يقدم رئيس الحكومة التزاماته في البرنامج الحكومي ويقارنها بإنجازاته، رئيس الحكومة أغفل التزاماته، على الأقل الالتزامات العشر التي أصبحت معروفة والتي لم يتحدث عنها، ليخبر الرأي العام هل حقق شيئا منها أم لم يحقق منها أي شي، وهذا في الحقيقة إخلاف للموعد الدستوري وهدر للزمن الدستوري، باعتبار أن السيد رئيس الحكومة أتى ليقدم خطابا فضفاضا فيه الكثير من الفراغات والأخطاء والتي حاول التغطية عليها بمجموعة من الأرقام حول

تفاصيل الصادرات والواردات والموارد والنفقات و...وكأننا أمام خطاب تقديم مشروع قانون المالية وليس خطاب تقديم الحصيلة المرحلية والذي يقتضي العودة إلى أساس التعاقد الذي هو البرنامج الحكومي والتزاماته العشر.

س: وجهتم انتقادات حادة لتعاطي الحكومة مع ورش الحماية الاجتماعية، لكن رئيس الحكومة في عرضه للحصيلة قال إن الحكومة الحالية عملت على بناء وتأهيل أزيد من 1400 مركز صحي وتدشين المستشفى الجامعي طنجة والمستشفى الجامعي أكادير وعلى وشك الانتهاء وإعادة بناء المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، فضلا عن بناء ثلاث كليات للطب بكل من الراشيدية كلميم وبني ملال وغيرها من الإجراءات؟ أليست هذه المشاريع موجودة على أرض الواقع ؟

> **حكومة العدالة والتنمية جاءت بمشروع قانون وفعلت ما عليها عندما أحالته على البرلمان**

ج: السيد رئيس الحكومة يتكلم بطريقة وكأنه يكتشف المغرب جغرافيا وسياسيا وميدانيا، طنجة وأكادير والرباط... عليه أن يذهب ويسأل الإدارات عن هذه المشاريع متى كانت، ومتى تم التأسيس لها وإعداد الدراسات التقنية ودفاتر تحملاتها والتركيبة المالية، فهذه مشاريع كانت موجودة، السيد رئيس الحكومة ينفذ مشاريع الحكومات السابقة التي كان عضوا فيها، والتي له عقدة الاعتراف بأنه كان فيها، لأن إشكاله لا يعرف من التراكم شيئا ولا يعرف له طريقا ولا منهجا .

على السيد رئيس الحكومة أن يعلم أن مجموعة من هذه المشاريع التي يتحدث عنها هي مشاريع كانت قائمة ومنطلقة يعني أنه وجدها إما جاهزة للانطلاق أو منتهية أو على وشك النهاية فيجب أن يقول جازى الله خيرا من حرث وبذر ونحن نجني ثمار من سبقونا، وبالتالي هذه المشاريع كانت قائمة وليس هناك أي فضل للسيد رئيس الحكومة فيها إلا أن يذكرها وأن يحسبها في حصيلته، ولكن الإشكال الحقيقي ليس هو الاستثمار في ميدان الصحة، باعتبار أنه إذا رجع السيد رئيس الحكومة للمعطيات المتعلقة سواء بميزانية وزارة الصحة أو بالموارد البشرية المخصصة لوزارة الصحة سيجد بأنه كان هناك تطور مستمر منذ عهد الحكومتين السابقتين وإلى اليوم، وسيجد منعطفا في الميزانيات المخصصة للقطاعات الاجتماعية، سواء التعليم أو الصحة إن على مستوى الموارد البشرية أو على مستوى الاستثمارات، والتي انطلقت منذ سنة 2012 واستمرت ولا زالت مستمرة إلى اليوم، لكن الاشكال الحقيقي والذي لم يجب عليه السيد رئيس الحكومة وهو المشروع الكبير لتعميم التغطية الصحية، وهنا السيد رئيس الحكومة تهرب ولم يجب على سؤالين أساسيين مطروحين عليه اليوم عندما يقول ثورة اجتماعية غير مسبوقة فعليه أن يجيب عن سؤالين:

السؤال الأول وهو السيد رئيس الحكومة وجد في شتنبر 2022 قبل أن نمر من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد" إلى نظام "أمو تضامن"، ووفق الإحصائيات الرسمية وهذا هو الذي يريد أن يتجاهله وينكره حتى لا أقول شيئا آخر، وجد بأن 18.44 مليون مغربي ومغربية يستفيدون من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد"، وحوّل 10 ملايين منهم فقط لنظام "أمو تضامن"، وهو يقول بأنه وجد 10 ملايين فقط وهذا غير صحيح. إذن على رئيس الحكومة أن يجيب عن مصير 8 ملايين من المغاربة غير مستفيدين من التغطية الصحية وهناك شكايات كثيرة في الموضوع.

أما السؤال الثاني الذي لم يجب عليه السيد رئيس الحكومة فهو أن 18 مليون و440 ألف مواطن الذين كانوا يستفيدون من نظام التغطية الصحية المجانية بملياري درهم فقط تتحملها عنهم الميزانية العامة، يستفيد اليوم 10 مليون مواطن فقط وبميزانية عمومية سنوية بلغت 9,5 مليار درهم.

الحصيلة هي أننا أفقدنا 8 ملايين مواطن الاستفادة وأثقلنا الميزانية العامة ب 7 مليارات ونصف درهم إضافية، هذان سؤالان لا بد لرئيس الحكومة أن يجيب عنهما، 8 ملايين مواطن أين ذهبوا ولماذا تمت زيادة 7 مليارات ونصف مليار درهم.

ثم هناك نقطة أخرى لها علاقة بورش تعميم الحماية الاجتماعية، وهي مرتبطة بالدعم الاجتماعي المباشر، أولا السيد رئيس الحكومة يجب أن يقدم معطيات حقيقية، وهنا أتكلم عن الخطاب المكتوب والذي يقول فيه أن السجل الاجتماعي الموحد الذي على أساسه يصرف الدعم الاجتماعي المباشر والذي بمقتضى القانون الإطار للحماية الاجتماعية فإن أي حكومة كانت ملزمة بأن تبدأه في 2023، لكن للأسف السيد رئيس الحكومة يدعي أن السجل الاجتماعي كان مسطرا سابقا سنة 2025 وهو من سرع بإخراجه سنة 2023، وهو بذلك يختلق أجندات وإجراءات يدعي بأنها كانت بعيدة وهو من قام بتسريعها وهذا غير صحيح .

ومن مثل ذلك أيضا ما تفاجأت به اليوم في الخطاب المكتوب لرئيس الحكومة وهو أن ورش الأمازيغية

> **الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة هو المصطلح الدستوري ورئيس الحكومة اخترع مصطلحا تسويقيا هو المنجز المرحلي**

الذي وعد بخصوصه البرنامج الحكومي بأن يخصص له ميزانية تصل إلى مليار درهم بحلول سنة 2025 وهو الالتزام العاشر من الالتزامات العشر للبرنامج الحكومي، اليوم السيد رئيس الحكومة في خطابه المكتوب يعدل برنامجه الحكومي في إطار الحصيلة المرحلية ويعد بتخصيص اعتمادات سنوية ستبلغ مليار درهم سنة 2026 عوض 2025، أتمنى أن يكون هذا خطأ ماديا، فإذا كان السيد رئيس الحكومة يعدل برنامجه الحكومي والتزاماته فعليه أن يكون واضحا وشفاف، ولا يمكن أن يمرر هذا التغيير بهذه الطريقة وهذه البساطة.

س: ألا تظنون أن تركة 10 سنوات من تدبير العدالة والتنمية للشأن العام ساهمت بدورها في الحصيلة الحالية؟

ج: سأجيبك بوضوح، أولا السيد رئيس الحكومة يؤسس لبدعة سياسية غير أخلاقية وغير مسؤولة، لأنه لم

يسبق في تاريخ حكومات المغرب أن تكون طريقة الضعف والتغطية على العجز في مواجهة التحديات وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التي لم يلزمه بها أحد وإنما هو من ألزم نفسه بها، بالعودة بطريقة مرضية وغير أخلاقية للحكومات السابقة، نعم تكون هنالك مناكفات لكن ليس بهذه الطريقة الممنهجة وبالإحالة في كل صغيرة وكبيرة على الحكومات السابقة.

ثم إنني أحيل السيد رئيس الحكومة على خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة التشريعية الأولى لهذه الحكومة، وأدعو السيد رئيس الحكومة لقراءة الفقرات التي جاءت في خطاب جلالة الملك فيما يتعلق بالحصيلة الاقتصادية والمالية التي لخصت وركزت عمل حكومتي العدالة والتنمية والتي قال فيها جلالته ما معناه، إذ لا أستحضر الخطاب بشكل دقيق، لكن به فقرة واضحة تقول بأن بلادنا بها استقرار اقتصادي ومالي ومؤشرات تبعث على التفاؤل والأمل.

واليوم عندما نتكلم عن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، هذا المشروع الذي يتطلب أكثر من 40 مليار درهم سنويا، هذا المشروع ما كان سيكون ممكنا لو لم تقم الحكومة الأولى للعدالة والتنمية بالإصلاحات اللازمة من أجل توفير الاعتمادات المالية التي سمحت بتمويل مثل هذه المشاريع، لأنه عند مجيئنا سنة 2011، وجدنا الوضعية المالية أو عجز الميزانية في تدهور، وعجز ميزان الأداءات في تدهور وقمنا بالإصلاحات اللازمة التي استعدنا من خلالها التوازنات الماكرو اقتصادية الكبرى، وهي التي تفسر اليوم على أن السيد رئيس الحكومة مرتاح، وأنه وبالرغم من انتقاده للإصلاحات التي قامت

> **حصيلة الحكومة بالفعل ثورة على المكتسبات الاجتماعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وللمواطنين**

بها حكومة العدالة والتنمية، هو غير قادر ولا يملك أن يتراجع عنها لأنها إصلاحات تتجاوزه وهي إصلاحات من المستوى السيادي التي ساهمت في السيادة الاقتصادية والمالية للبلاد، ولا يملك أن يتراجع عنها لأنها أمور كبيرة وتتجاوزه، إذن الذي يؤاخذ على العدالة والتنمية بأنه قام بإصلاحات عليه أن يرى أيضا الجانب الآخر سواء فيما يتعلق بتوفير الاعتمادات المالية لتطوير ميزانية الصحة وميزانية التعليم وتمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية وغيرها.

السيد رئيس الحكومة يتكلم اليوم ويقول، نحن نسير في اتجاه الاستثمارات العمومية ونقوي الاستثمارات العمومية بينما هناك من ينادي بتقليص الاستثمار العمومي، هذا كذب. من ينادي بتقليص الاستمارات العمومية؟ السيد رئيس الحكومة يخلق أمورا وهمية إذ ليس له أساس صلب وعمل حقيقي، فلذلك يخلق أساسا وهميا ليبني عليه إنجازات، فالاستثمارات العمومية الذي ساهم في استمراريتها هو استعادة التوازنات المالية، تطور الاستثمارات العمومية ومن ضمنها 45 مليار درهم الإضافية التي يحسبها في كل سنة السيد رئيس الحكومة، هي حاضرة ومقررة منذ سنة 2021، على إثر قرار جلالة الملك بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار في إطار برنامج الإقلاع الاقتصادي لمواجهة آثار أزمة كوفيد.

إذن على السيد رئيس الحكومة تحمل المسؤولية ويجب عليه أن يرقى إلى الكرسي الذي يجلس عليه، وأن يستحضر أولا كونه أنه كان حاضرا في تجارب حكومية، ليس فقط مع العدالة والتنمية ولكن في تجارب حكومية أخرى، وبالتالي عليه أن يفسر للمغاربة كيف كان صامتا على ما يدعيه اليوم ويكشفه من مشاكل وملفات متراكمة. هذه إشكالية لأنه لا يملك الشجاعة لا حين كان في الحكومات السابقة ولا اليوم. فعندما كان في الحكومة كان يشاهد أمورا تبدو له خطيرة وهو ساكت عليها وهذا أمر خطير، واليوم يعود إلى تلك الفترة ليبرر عجزه عوض أن يقوم بالإجراءات التي يجب عليه القيام بها من أجل أن يوفي بالتزامات برنامجه الحكومي وهذا أيضا غير مقبول.

س: لكنكم أنتم على مستوى حزب العدالة والتنمية ارتكبتم أخطاء خلال فترة قيادتكم للحكومة فيما يخص المحروقات، والتعليم، عدم إخراج مجموعة القانون الجنائي، وغيرها...؟

ج: ما أسميته أخطاء، سأجيبك عليها الواحدة تلو الأخرى، فيما يخص التحرير فنحن لم نحرر في الحقيقة سوق المحروقات، نحن حررنا الميزانية العمومية من غول كان يشنقها وكان يأتي بالفواتير ويأخذ الدعم من الدولة في سرية تامة ولا أحد كان يعرفه، ولا أحد كان يتكلم على مشكل المحروقات وعلى الأرباح الخيالية التي تحققها شركات

المحروقات، لأنه لم يكن أحد يشاهد ذلك، كانت شركات المحروقات وعلى رأسها شركة رئيس الحكومة والتي هي أكبر شركة في البلاد تأتي بالفواتير وتأخذ الدعم، وهو ما يؤكده ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات في يناير 2014 حول صندوق المقاصة، والذي يصرح بأن الصندوق يقدم الدعم لشراء المواد البترولية وليس الاستعمالات الحقيقية وأنه لا يتوفر على نظام للمعلومات يمكن من مقارنة الكميات المستوردة مع تلك التي تم نقلها... يعني أننا حررنا ميزانية الدولة من ريع مالي كان يمشي إلى شركات في صمت ولا يحس به أحد ولا يتحدث عنه أحد، وليس صحيحا أنه ليس هناك آليات لمراقبة السوق، هناك مجلس المنافسة الذي قام بدوره، ربما ليس بالشكل الكافي لكنه فضح الممارسات المنافية للمنافسة لهذه الشركات وهذه فضيحة سياسية بأن كشف للعموم الممارسات اللاأخلاقية لشركات المحروقات ومن بينها شركة رئيس الحكومة.

لذا في ظل النظام الجديد، المواطنون أصبحوا يعرفون ويتكلمون عن وجود من يحقق أرباحا على حسابهم في حين سابقا كانوا يربحون على حسابهم ويختبئون وراء الميزانية العامة والتي هي ميزانية المغاربة، وجاء مجلس المنافسة بطريقة دستورية ليقول إن هذه الشركات متورطة في ممارسات لا أخلاقية وباعتراف هذه الشركات لأنها ذهبت وأقرت وأدت غرامة تصالحية بمليار وثمانية وأربعين مليونا، وهذه فضيحة.

فضيحة لأن رئيس حكومتنا متورط في سلوك تضارب المصالح واعترفت شركة يملكها رئيس الحكومة بأنها تتواطأ وأنها تمارس ممارسات منافية للمنافسة، وبالتالي نحن عندما حررناها أولا حررنا ميزانية الدولة وبالتالي أزلنا غلاف الصمت لأنه كانت مسألة الفواتير مقابل الأموال بملايير الدراهم دون يعرف أحد حقيقة هذه الأموال والفواتير، واليوم هناك مجلس المنافسة وهناك الرأي العام الوطني وهناك المجتمع المدني الذي يقوم بدوره في مواجهة هذا الفساد الذي لم يكن معروفا في السابق لأنه لم يكن يسمع عنه ولا يتكلم عنه أحد.

ثم في ما يتعلق بالتعاقد أولا السيد رئيس الحكومة لا يجب عليه أن يقول أنهينا ما سمي بالتعاقد لأنه لم ينهه، فما سمي بالمتعاقدين هم

مجموعة من هذه المشاريع التي يتحدث عنها هي مشاريع كانت قائمة ومنطلقة

اليوم عوض ان يكونوا موظفي التربية الوطنية على المستوى المركزي أصبحوا موظفي التربية الوطنية على المستوى الجهوي وهذا ما كرسه النظام الأساسي الجديد، ثم هذه المؤاخذات التي تؤاخذ على العدالة والتنمية في التعاقد، بالعكس ينبغي ان ننتبه أن هذا النظام مكن منذ بدايته في سنة 2016 وإلى اليوم 159.000 شاب وشابة من حملة شهادة الإجازة من الولوج إلى الوظيفة العمومية، وهو ما كان ليكون لأنه

في السابق وزارة التربية الوطنية كانت في أفضل الحالات توظف 7000 شخص، واليوم أصبحت توظف 20.000 منذ سنة 2016، هذه هي حصيلة ما يسمى التعاقد وهذه حصيلته التي تغيب.

التعاقد فيه جوانب قانونية السيد رئيس الحكومة لم يكن يفكر في تصحيحها، والآن عندما يأتي في الحصيلة الحكومية ويتكلم عن النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية ل15 فبراير 2024، فهو لا يجب عليه أن يتكلم عن هذا النظام الأساسي، بل يجب عليه أن يتكلم لنا عن النظام الأساسي الأول الذي

على رئيس الحكومة أن يجيب عن مصير 8 ملايين من المغاربة غير مستفيدين من التغطية الصحية

مرره في المجلس الحكومي ونشره في الجريدة الرسمية على ما أذكر شهر أكتوبر 2023، والذي لم يأت فيه بأي جديد، بل بالعكس كرس نظاما جديدا لساعات العمل وللعقوبات التأديبية خارج نظام الوظيفة العمومية ولم يف بوعده بزيادة 2500 درهم، حتى خرجت الشغيلة التعليمية وتوقفت الدراسة لأزيد من 3 أشهر والسيد رئيس الحكومة غائب عن الساحة ويحاول الالتفاف، وعندما صمدت الشغيلة التعليمية جاء ليضع نظاما أساسيا جديدا، جاء النظام الأساسي لفبراير نتيجة نضال الشغيلة التعليمية، أما النظام الأساسي للسيد رئيس الحكومة هو ذلك الذي لم تكن فيه لا زيادة ولا كلام عن التعاقد ولا حديث عن زيادة في الأجور، هذا هو النظام الأساسي لرئيس الحكومة هو ذلك الذي نشره في الجريدة الرسمية في شهر أكتوبر 2023.

المسألة الثالثة والأخيرة تكلمت عن التشريع بخصوص الإثراء غير المشروع، فالتشريع نحن عملنا ما علينا، التشريع ضد الفساد ليس تشريعا سهلا، ولكن حكومة العدالة والتنمية جاءت بمشروع قانون وفعلت ما عليها عندما أحالته على البرلمان، فتم تعطيله وتدويره إلخ، الذي عليه أن يؤاخذ ليس العدالة والتنمية التي جاءت بتشريع يخص تجريم الإثراء غير المشروع والذي اشتغل عليه بقوة وناضل من أجله بقوة الأستاذ مصطفى الرميد، واعتمدته الحكومة وأحالته على البرلمان فليس من السهل أن تأتي بذلك النص القانوني، لكن للأسف هذه الحكومة أول ما فكرت فيه هو أن تسحب هذا المشروع.

س: على مستوى البرلمان كانت لديكم الأغلبية المريحة التي من شأنها تمرير هذا القانون؟

ج: ماهي الأغلبية المريحة هل هي 125 وهل ستصوت ضد الباقي من أصل 395، وإذا كان لدينا شركاء في الأغلبية فلماذا لم يتم تمرير القانون، أنا أتكلم عن الأغلبية، معروف النظام الانتخابي المغربي، فهو لم يعط للعدالة والتنمية أغلبية داخل 395 مقعد، فلو كانت لدينا الأغلبية لقمنا بتمرير هذا النص القانوني ونصوص أخرى، هذا معروف. لكن المصيبة الكبرى هو

ما الذي دفع هذه الحكومة إلى أن تسحبه، نحن على الأقل قمنا بإيصاله إلى البرلمان وهذا ما قدرنا عليه، لكن المشكل لماذا تم سحبه، ولماذا سحبوا قانون المقالع، ولماذا سحبوا قانون التغطية الصحية للوالدين؟ السيد رئيس الحكومة لم يأت ليفسر للمغاربة لماذا تراجعنا في مؤشر محاربة الفساد بثلاثة درجات، ولماذا فقدنا الخمس نقط التي كنا قد ربحناها في الخمس السنوات الأخيرة.

س: حتى أنتم على مستوى العدالة والتنمية كان هذا هو الشعار الذي بنيتم عليه مسارا سياسيا طويلا في الحزب لمحاربة الفساد والاستبداد، منذ 2011؟

ج: صحيح، سأجيبك احتراما لك ولحرية الصحافي في طرح الأسئلة التي يريد، وإلا إذا أردت أن نخصص وقتا لتقييم حصيلة العدالة والتنمية في الحكومة فليكن، لكن نحن اليوم بصدد تقييم الحصيلة المرحلية للتجمع الوطني للأحرار وللأحزاب المتحالفة معه، فأنا لست هنا لأدافع عن العدالة والتنمية الذي يفتخر بما حققه في محاربة الفساد، وأولها أرقام الحكومة في تراجع أمام ما حققه حزب العدالة والتنمية.

ثم ليس في عهد حزب العدالة والتنمية، لا في الحكومة الأولى أو الثانية، انفجرت فضائح المنتخبين بهذا الحجم، لا على مستوى البرلمان ولا على مستوى الجماعات الترابية. ليس في عهد العدالة والتنمية لا الأولى ولا الثانية، ربحت شركات رئيس الحكومة صفقة تحلية المياه باستثمار مليار وخمسمائة مليون دولار وعقد لثلاثين سنة، وليس في عهد العدالة والتنمية شركة السيد رئيس الحكومة توقع عقد احتكار استغلال غاز تندرارة، وليس في عهد العدالة والتنمية كان هذا المستوى من الفساد. فكون أن هناك رئيس حكومة ووزراء ورؤساء جماعات من العدالة والتنمية، فهذه كانت كافية وكانت مهمة وأوقفت ما أوقفته من الفساد والدليل على ذلك ما انفجر من حجم الفساد بشكل غير مسبوق... أول حكومة وأول برلمان وجماعات ترابية يسجل عليها ما سجل من ملفات الفساد وتضارب المصالح مقارنة بحكومتي العدالة والتنمية وكل الحكومات السابقة.

س: على مستوى المعارضة، لم تستطيعوا تشكيل جبهة قوية موحدة قادرة على التنسيق فيما بينها لمواجهة ما تسمونه بتغول الحكومة، وقد ظهر ذلك في عدد من المحطات آخرها الانتخابات الجزئية الأخيرة؟

ج: أولاً الانتخابات والدخول إلى الانتخابات في تاريخ المغرب وفي تاريخ الدول، يعني أن كل حزب يقدم مرشحيه وبالتالي كون الثلاثي الحكومي يقدم مرشحا مشتركا هذا دليل ضعف وليس دليل قوة، لأنهم لو أرادوا أن يعملوا هذا لعملوه قبل الانتخابات في 2021، ثم يجب عليهم أن يعلنوا الآن بأنهم سيقدمون في 2026 مرشحين مشتركين، وهذا لن يكون وبالتالي هذا دليل ضعف. بالعكس، حزب العدالة والتنمية عندما قدم مرشحه على مستوى مثلا مدينة فاس بين بأن هذه الحكومة ضعيفة، وهذه الأغلبية ضعيفة، وأنه حتى وإن التأمت فإنها بالكاد حفظت ماء وجهها، هذه نقطة أولى.

> **شركة رئيس الحكومة والتي هي أكبر شركة في البلاد كانت تأتي بالفواتير وتأخذ الدعم**

أما النقطة الثانية هو أن حزب العدالة والتنمية يمارس معارضته بمنهجه وبمنطقه، لا يمكن ان نلتئم في وسط الطريق مع طرف اختار في بدايته محاولة الركوب في سفينة الحكومة. نحن اخترنا المعارضة منذ ليلة الانتخابات، يوم 8 شتنبر ليلا أخذنا القرار وأصدرنا بيانا وبلاغا للأمانة العامة، نقول فيه نحن في موقع المعارضة واستمرينا في المعارضة.

لكن طرفا آخر اختار طرق باب الحكومة وليس في ليلة الانتخابات بل بقي على ذلك أكثر من سنة وربما مازال إلى اليوم ثم أعلن بعد ذلك انه في المعارضة الخ، وبالتالي نحن لا يمكن

أن نسير في مثل هذه المنهجية، منهجية التذبذب، وبالتالي نحن نمارس المعارضة كما اخترناها ونحن طرف فاعل اليوم، وأثبتت هذه الانتخابات أن حزب العدالة والتنمية يتعافى من بعد الذي وقع في 8 شتنبر 2021، نحن ربحنا هذه الانتخابات، خسرناها عدديا لكن ربحناها سياسيا، بحيث هذه الانتخابات إذا كانت سجلت من الناحية الإيجابية أن السلطة كانت على الحياد كما هو مطلوب دائما، فللأسف سجلنا بالملموس وليس بالكلام، حضور المال، والسيد رئيس الحكومة متورط في هذا الأمر وهذه كارثة بحيث أنه السيد رئيس الحكومة إذا كانت لديه الثقة في إنجازاته و في المنجز المرحلي كما يدعي و في الثورات الاجتماعية ما كان ليكون في حاجة لاستعمال سماسرة في الانتخابات والمال الانتخابي، وهذه كارثة وبالتالي هناك ضعف سياسي وضعف أخلاقي و نحن في المعارضة كنا وسنستمر ونجحنا في هذه الانتخابات، التي كانت فرصة لنا للتعبئة وفرصة لإرسال رسالة سياسية مباشرة للسيد رئيس الحكومة ولحزبه ولمن يقفون معه بأن حزب العدالة والتنمية مازال حاضرا في الساحة وسيقوم بدوره، وذلك ما قام به في تقديم الحصيلة المرحلية التي أصبحت هي الحصيلة المرحلية الحقيقية للسيد رئيس الحكومة ولم يجد ما يملأ به صفحات حصيلته إلا بأرقام مبعثرة ولم يجيب عن الأسئلة الحقيقية التي تلاحقه.

وأكبر هذه الأسئلة التي يجب على السيد رئيس الحكومة الإجابة عنها

> **ليس في عهد حزب العدالة والتنمية انفجرت فضائح المنتخبين بهذا الحجم**

هو تصريح 82,5% من الأسر بتدهور مستواها المعيشي، و 83,6% من الأسر تتوقع ارتفاع مستوى البطالة، وأزيد من 90% تقول إنها غير قادرة على الادخار، في مقابل ذلك ثروة السيد رئيس الحكومة ازدادت ب 200 مليون دولار رسميا ما بين 2023 و 2024، إذن الوحيد الذي ثروته تنمو وتتطور وآفاقه مشرقة، ومستواه المعيشي في تزايد ومستوى الادخار الخاص به يتزايد هو السيد رئيس الحكومة وهذه هي الأسئلة الحقيقية التي يجب عليه أن يجب عنها.

س: سؤال أخير، كيف ستشتغلون في هذه الفترة من الولاية التشريعية الحالية، هل ستتجاوزون مشكل عدم التنسيق بين مكونات المعارضة، أم الأمر سيستمر على حاله إلى نهاية الولاية الحكومية أو الولاية التشريعية؟

ج: نحن كحزب سنقوم بدورنا كما قمنا به إلى حدود الساعة، وسنتابع خطوات هذه الحكومة وإجراءاتها وننبه، فعندما أوقفت الدعم الاجتماعي المباشر للأرامل قمنا باستنكار ذلك، وعندما تم حرمان الملايين من المواطنين من دعم التغطية الصحية استنكرنا ذلك، وعندما كان مشكل التضخم والحكومة تتكلم عن الملايير نبهنا إلى ذلك، إضافة إلى قرارات أخرى ذات طبيعة سياسية واجتماعية وغيرها.

وفيما يخص الاستعداد فنحن مستعدون وهذا ما يقع على مستوى البرلمان. فنحن لم نرد أن نركب في سفينة ما سمي بملتمس الثقة لعدة اعتبارات، فنحن حزب مستقل، حزب مارس المعارضة بقوة ومازال يمارسها، وبالتالي نحن عازمون بأن تكون الأمور واضحة، عكس البعض الذي ظل موقفه متأرجحا بين المعارضة والركوب في سفينة الأغلبية الحكومية، نحن أمورنا واضحة، إذا كانت هناك أمور علينا أن ندافع فيها عن بلادنا وعن المواطنين والمواطنات يتم التنسيق فيها وهذا ما يتم على مستوى البرلمان، لكننا نبقى كحزب حر يتصرف وفق ما يطرحه في الوقت المناسب في إطار مؤسسات الحزب التي تقرر في النهاية المواقف والقرارات التي يجب أن تتخذ.

***رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية**

تعديل المدونة.. "الحداثيون" و"الأصوليون" والاشتراط على الدولة (4)

ثروت عجوه

-الوجه الأصلح للأصولية.. الفقهاء وتحقيق المناط.

يبقى الفقيه في حاجة إلى "تعيين المحل" قبل "الحكم عليه" -وهما تعبيران لأبي إسحاق الشاطبي في "الموافقات"- ما دام الواقع يستدعي مرجعية فقهية للحكم على مجرياته والبت الشرعي في نوازله. وهذا هو المسمى "تحقيق المناط"، وهو هنا غير التحقيق المعروف في القياس. إننا نعني به في هذا السياق: "النظر في تعيين المحل لتنزيل الحكم عليه"؛ حسب نقل عبد الله بن بية عن الشاطبي في "تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع" (ص144). و"المحل" هو واقع الناس وأحوالهم، وشؤون مجتمعهم ودولتهم، أي مصالحهم كما تتحقق على الوجوه الممكنة في المكان والزمن.

إن لقضايا المجتمع ضرورات، وهي ضرورات في علم الله تعالى، إلا أنه لم يمنع الفقهاء من كشفها وإيجادها، كما لم يضع بينها وبينهم حجابا إلى يوم الدين. من هذه الضرورات ما هو أصلي في قواعد الاجتماع والعمران، ومنها ما هو من ضرورات الواقع المستجد والتي تؤكدها وتثبت سلطتها وقهريتها الضرورات الأصلية (قواعد التاريخ والاجتماع والعمران). وإن علاقة الفقه بهذه الضرورات قديمة وليست وليدة اليوم، ولذلك في الشريعة مباحث يدرسها دارسو أصول الفقه وهم المعنيون قبل غيرهم بضبط نظام الشريعة ومعيار حكمها؛ ولعل من أبرز هذه المباحث: مبحث الناسخ والمنسوخ، ومبحث المصلحة المرسلة، ومبحث سد الذريعة وفتحها، ومبحث تحقيق المناط، ومبحث العرف؛ إلى غير ذلك من المباحث الأصولية ذات العلاقة بباب الأدلة؛ ناهيك عن مباحث أخرى في باب الدلالات يحتاج الخلاف فيها إلى تحرير محله وسببه لعل للواقع فيه اعتبار!

> **لا فرق عندنا بين استهداف الدولة واستهداف منطقها في التدين واعتبار الشريعة**

إن الخروج عن التأويل الأول بنفس منطقه لم يكن ليحدث لولا الحاجة، لولا ما أملته الضرورة في قواعدها أو مستجداتها. قابلية المنطق الأصولي للتمطيط، للتضييق والتوسيع، تدخل في هذا الإطار أيضا، وتكشف عن مدى سلطة الضرورة وقهريتها. وإننا إذ نسوق هذا الكلام لا نقصد به عرض الأحكام على مشرحة كل متحدث من مختص وغيره، كما لا نعني به ازدراء لمعيار الشريعة وقواعدها الأصولية ومذاهبها المعتبرة المشهورة، فذلك مرفوض عندنا بنفس المنطق الذي ندافع عنه، منطق "اعتبار الضرورة في التاريخ والواقع". إنه لا تمييز، في شرطنا الحالي، بين استهداف معيار الدين

واستهداف الدولة، ولنقل بوضوح: "لا فرق عندنا بين استهداف الدولة واستهداف منطقها في التدين واعتبار الشريعة"؛ وهذا في الحقيقة غير اعتبارات أخرى للشريعة تحرج الدولة بمنطق آخر في الدين والتدين، لا يستحضر لا ضرورات المجتمع ولا ضرورات الدولة في قرارها وممارسة سيادتها.

إننا نسوق هذا الكلام هنا وعيننا على "ممارسة فئة واسعة من الأصوليين"؛ يطالبون بتقنين الأحكام من جهتين، من جهة أنها المصلحة كلها، ومن جهة أن الواقع المستجد في حاجة إليها بل لم ينحرف إلا جراء الخروج عنها لا عن منطقها. هذا خطاب لا يخلو من أهمية، بل له اعتبار وأساس واقعي يتأسس عليه في ظل الاستهداف الأجنبي -الغربي الإمبيريالي-الذي يمس الأسرة. إلا أنه، أي هذا الخطاب، مطالب باعتبار ثلاث ضرورات لا يمكن إغفالها:

-ضرورة الدولة في سياستها: وقد سبق أن تحدثنا عن هذه الضرورة في مقالات سابقة بقولنا إن الدولة لا تخرج في سياستها، ومنها التشريع للأسرة، عن ضرورة في المجتمع أسميناها "مصلحة الدولة في الداخل"، وأخرى خارجية أسميناها "مصلحة الدولة في الخارج". وهكذا فإن الدولة بالتشريع للأسرة تبتغي مقصدين: تدبير شؤون المجتمع لمصلحتها ومصلحة المجتمع نفسه وفق تطور تاريخي واجتماعي خاص، وذلك بالإضافة إلى تدبير موقعها الدولي ومصالحها الخارجية حسب ما يفرضه "ميزان" القوى الدولي. هذه الضرورة ليست حاكمة على الدولة فحسب، بل أيضا على فقهائها وأحزابها ومنظماتها الحقوقية ونخبها المثقفة والسياسية. الفقيه الذي يدلي برأيه الشرعي دون اعتبار لهذه الضرورة، لا يحقق مناط الحكم الفقهي، أي لا يبحث عن محله، في مصلحة الدولة في الداخل والخارج. فيكون حديثه عن المصلحة حديثا إيديولوجيا قد يفيد في تحقيق مصلحة ما، لكنه لا يعيها من جهة، كما أنها من جهة أخرى ليست المصلحة التي ظل ينبه إليها في سياق "تعديل المدونة". أما ما كان من باب العموم، أي فيما تعلق بحفظ الأسرة والنسل والتماسك إلى غير ذلك، فهي مقاصد عامة ("مقاصد مقاصد") تحتها عشرات المقاصد الخاصة والمقاصد الوسائلية التي لا نرى أغلب "الأصوليين" يتكبدون عناء التفصيل فيها بحثا ودراسة.

-ضرورة المجتمع في تحولاته: وهذا مجال لا يعرف الفقيه سبيلا إلى نتائجه إلا إذا تخصص فيه وأصبح من أهله، وهذا أمر مستبعد مستعص، بل ينعدم أو يكاد. إن الفقيه مطالب في هذا الباب بطلب "المناط"، "تعيين محل الحكم" (بتعبير الشاطبي)، من ذوي الاختصاص من علماء السياسة والتاريخ والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا وغيرها من التخصصات التي لا بد منها. إحالة أغلب "الأصوليين" على الواقع في كل مقترح أو حديث إحالة إما على عموميات في حاجة إلى تفصيل يعوزهم، وإما على استنتاجات غير صحيحة وموجّهة إيديولوجيا. إن ما يقتضيه الدفاع عن الأسرة من ممارسة إيديولوجية لا ينفي حاجة التشريع الأسري إلى مواكبة تحولات واقعه، وهي تحولات نرى "الأصوليين" و"الحداثيين" معا يتعسفون بالقول فيها. ففي أحاديثهم ونقاشاتهم تندر، أو تنعدم، الدراسات العلمية وتكثر الانتقائية وغياب الإحصائيات أو التعسف اللامنهجي واللاعلمي في قراءتها. وذلك لانهم جميعا لا هم سوسيولوجيون، ولا أنثروبولوجيون، ولا علماء سياسة، ولا علماء اقتصاد، ولا مؤرخون، ولا علماء نفس؛ علما ان هذه التخصصات أصبحت تستوعب تخصصات هي اليوم أكثر دقة وأكثر قدرة على التفسير والمواكبة وتحديد المطلوب.

-ضرورة الشريعة في خلودها: إن تحول المجتمع إذا ما تم إثباته يقتضي إعادة النظر في النص الشرعي، ليس بغرض نفيه وإلغائه كما يفعل كثير من "الحداثيين"، بل بغرض النظر في آفاقه الواسعة وعرض أحكامه الثابتة والظنية على واقع جديد لعلها تفعل فيه بكيفية مغايرة. هذا هو السبيل الوحيد لخلود الشريعة، وهذا ما تعنيه صلاحيتها لكل زمان ومكان، وهو مقتضى "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون". فإنما هو (الذكر المحفوظ) كذلك بالنظر والاجتهاد والاغتناء بالواقع لا الإدبار عنه، وهذا لم يعد حكرا على الفقيه وحده، بل لم يكن كذلك منذ أمد بعيد. فما كانت تغيب فيه العلوم المعاصرة، تكلّف بتحقيق مناطه الفقيه بنظره البسيط في المعاش، أو بخضوعه لمناط السلطة وما تراه كفيلا بدرء "الفتنة"، أو باعتبار خبرة أصحاب الحرف والتجارات والتجارب المختلفة. ومن أراد معرفة بهذا، فعليه بكتب النوازل الفقهية. الذين يتحدثون عن خلود الشريعة كضرورة عليهم أن يستوعبوا هذا النوع من النظر، حتى لا يدفعوا نقيضهم الإيديولوجي إلى تبني مقولة: "خلود المثُل وتخليف الأحكام". فإذا كانت هذه الأحكام خالدة في الأنكحة وفسخها وتنظيم معاش الأسر وقيمها و"بث الأموال في الأجيال"، فعلى الفقهاء بيان ذلك بالانفتاح على باقي التخصصات العلمية والاستفادة منها واعتبار النتائج الموضوعية لأبحاثها ودراساتها، فإنهم بذلك يبحثون عن "محلّ واقعي لأحكام الشريعة"، ويُيقون لمعيارها اعتبارا بما يوافق مصلحة المجتمع ومصلحة الدولة.

تنبيه:

اخترنا لهذه المقالات عدة محاور:

-تعديل "المدونة" وحفظ مصالح الدولة في الداخل.

-تعديل "المدونة" وتدبير التوازنات الخارجية.

-حقيقة التناقض بين "الأصوليين" و"الحداثيين".

-الوجه الأصلح للأصولية.. الفقهاء وتحقيق المناط.

-الوجه الأصلح للحداثة.. في أهمية البحث الاجتماعي.

'بول بولز مترجما'

'بول بولز مترجما' كتاب من الكتب النقدية المهمة التي تسلط أضواء كاشفة على العمل الذي أنجزه الكاتب الأمريكي خلال مقامه في المغرب، لكنه لم يحظ بالاهتمام اللائق بأهميته، لا في الوسط الإعلامي، ولا داخل الدوائر الأكاديمية المغربي. ولا تكمن أهمية هذا العمل، وهو من توقيع الكاتب والباحث الجامعي عبد القادر سبيل، في كشفه طبيعة عمل 'بول بولز' وهو يترجم الثقافة الشفاهية المغربية إلى لغته، بل أيضا في قدرته على تحليل التمثلات والتصورات الغربية، الأمريكية على الخصوص، حول هذه الثقافة.لا بد من الإشارة أولا إلى أن كتاب 'بول بولز مترجما' صدر، في البداية، باللغة الإنجليزية. وصدر لاحقا بترجمة عربية وقعها المترجم والباحث محمد مفضل، ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير. ويمكن أن نعدَّ هذا الكتاب مساهمة قيّمة في الدراسات الثقافية المحلية التي انتعشت منذ تسعينيات القرن على أيدي باحثين مغاربة أمثال عبد القادر سبيل وخالد البكاوي وخالد أمين وحميد منتصر... كانت مساهمات هؤلاء وغيرهم كثيرٍ، وما تزال، ترفد هذا الحقل بدراسات نقدية تبرز أثر الدراسات الثقافية والدراسات ما بعد الكولونيالية في تحولات النظرية والنقد الأدبيين في المغرب على امتداد العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.

ضمن هذا السياق التاريخي يندرج كتاب الباحث عبد القادر سبيل، إذ يكشف قناع 'الغيرية' في كتابات 'بول بولز'. يجعل هذا الأخير من مصادر معلوماته مجرد 'مخبرين' لا يتمتعون بصفاتهم الحقيقية، ولا يتحمل أي مسؤولية أخلاقية أو أدبية تجاههم. هنا يقول الكاتب: "أن تكون مخبرا هو أن تتكلم في إطار تقليد يسمح بالتأييد" (ص. 46). يشي مفهوم 'التأييد' هنا بأن محمد شكري ومحمد لمرابط وإدريس بن أحمد الشرادي لا يتكلمون إلا ضمن التمثيل المرسوم مسبقا، وبأنهم مطالبون بعد الإدلاء بشهاداتهم/ إفاداتهم/ أخبارهم بالانسحاب إلى صمت لغتهم، كما يقول سبيل. "لا يتوفر شكري ولمرابط والشرادي على أي شهرة خاصة بهم في وطنهم. بل إن شهرتهم، وحتى أسماءهم، لا تنفصل عن شهرة بولز واسمه" (ص. 47).

هنا تكمن القيمة النقدية لكتاب سبيل. ذلك أن هؤلاء الثلاثة ليسوا سوى مطرزة تطريز الشعراء الكبار.

ويبدو دمياني مسكونا في الديوان، كما في كتاباته الأخرى، بالدار البيضاء، إذ يحفل بمقارنات ساخطة بين أمس المدينة الجميل وحاضرها المتخلف. نقرأ من قصيدته 'سدرة الهباء': "تبدو البيضاء هذا الصباح متورمة العينين/ سادرة في الرعاف/ أحد ما/ هشم أنفها بقبضة يد/ تكأ عتمة العالم/ أحد ما/ في جلسة سكر بحي خلفي/ يغزوه مواء قط سائبة في كورال وحشي/ يسلخ فروة الليل/ أحد ما/ في بار حقير يرتاده الحثالة/ شاهرين عاهاتهم في وجه الملكوت/ ثملين بأسلابهم الصغيرة/ المنداحة، كالحباحب، خلف شريط أغنياتهم/ المحشرج بالتعتعات..."

دمياني في 'سدرة الهباء'

وقع زميلنا الإعلامي والشاعر عبد العالي دمياني على أضمومته الشعرية الثانية التي صدرت قبيل أسابيع ضمن منشورات بيت الشعر في المغرب، بعنوان 'سدرة الهباء'. يقع هذا الديوان في 78 صفحة من الحجم المتوسط.

يضم هذا الديوان أربعة فصول شعرية: حامل الريشة يرجم العالم بصرخته، لؤلؤة في فم الريح، التروبادور الأخير يسيح في المدينة، في مهب اللوعة والنسيان. ويعد هذا الديوان امتدادا لتجربته الأولى 'للريح أسماء أخرى'، لكن برؤية لغوية وفنية وجمالية مختلفة. قصائده منذورة للريح والهباء والنسيان والصمت، بلغة سلسة بسيطة، لكنها حافلة بالمعاني والمجازات والصور،

محمد جليد

مجالات تمثل 'الغيرية' عند الكاتب 'بول بولز'. وتحدد نصوصهم (الشفاهية) وجودهم بوصفه هامشا مغريا بصور الآخر الأسود، المتوحش، الهمجي، المتخلف، التابع، المستبعد، المنغلق على ذاته، الفاقد لذاكرته، العاجز عن التعبير عن نفسه كتابة... بينما ينبري 'بول بولز' بوصفه الكائن الذي يناقض كل هذا الصفات، لأنه قادر على الكتابة عنهم وتمثيلهم عبر صور وأوصاف يعجزون عن اجتراحها. ومن خلال الوقوف عند تمثلات 'بولز' هذه يكون عبد القادر سبيل قد توغل عميقا في مفارقات هذه الثنائيات المتضادة- بتعبير إدورد سعيد- التي يستند إليها الخطاب الغربي في تعاطيه مع الإنسان، ليس المغربي فحسب، 'الشرقي' عموما. وبالطبع، تختلف آليات هذا التعاطي من كاتب لآخر، لكنها تتخذ عند 'بول بولز' من الترجمة استراتيجية أساسية في باب التمثيل. وهي تتخذ، كما يقول سبيل، شكل 'تغيير' و'تحويل'، بل شكل 'تحوير' و'تشويه' و'إزاحة' و'تكييف' لهذا الآخر (ص. 7). يتحول شكري ولمرابط والشرادي، في نص 'بول بولز'، إلى حقول معرفية وفضاءات جسدية، وتزاح هوياتهم الحقيقية جانبا، وتكتم أصواتهم، لتفسح المجال أمام انسياب تمثيلات مغايرة، الغاية منها الاستجابة لأفق القارئ الغربي وتلبية انتظاراته واستيهاماته.

يمكن القول، ختاما، إن الكتاب محاولة نقدية تستعيد أصوات شكري ولمرابط والشرادي؛ أي أن الكتاب يروم تفكيك خطاب التمثيل وبناه عند 'بول بولز'، وعند الغرب برمته، واستعادة صوت الثقافة المحلية لتعبر عن نفسها بنفسها. وإذا كان هذا الخطاب موسوما بالهيمنة، فإن نقده وتفكيكه يسعيان إلى نقض هذه الهيمنة وتقويضها، والعمل على إعادة الارتباط بالثقافة المحلية. هنا، تكمن أهمية ما قام به عبد القادر سبيل في كتابه هذا الذي يمنحنا- هو وغيره من الكتب- فرصة تجديد استمرارية الفكر المغربي، الذي أصابته الكولونيالية بشروخ وتشظيات عديدة.

حاخام: أمام 'إسرائيل' خيار واحد.. إعادة فلس طين للفلسطينيين

قال الحاخام الكندي 'ديفيد تاوب'، في حوار صحافي، إن الكيان الصهيوني مطالب اليوم بإخلاء الحدود وإعادة فلسطين إلى الفلسطينيين، موضحا أن العدالة والحرية والحقيقة لا يمكن أن تتحقق إلا عبر هذا السبيل.واستنكر 'تاوب' ما يقوم به الكيان الصهيوني حاليا في فلسطين، حيث أكد أن الديانة اليهودية لا تسمح بـ"أن نقاتل ونقتل ونسرق من أجل أن تكون لنا دولة." كما قال إنه "من غير القانوني القيام بكل الأشياء التي قامت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وما تقوم به الحكومة الإسرائيلية الحالية."

وانتقد 'تاوب' حاخامات الكيان الصهيوني، قائلا إنهم "ممتلئين بالأكاذيب." وأضاف أنهم يعارضون الله و"يصنعون وجودهم من خلال فقرات من التوراة. بل يرتدون ثياب الحاخامات لكنهم ليسوا كذلك في الحقيقة. الحكومة الإسرائيلية تدفع لهم ليُخرجوا من التوراة ما يريدون ويفسّرونه كما يريدون، وليحوّلوا التوراة كما يريدون. ولكن كل ما يقولونه ليس صحيحا."

تجدر الإشارة إلى أن 'ديفيد تاوب' هو عضو حركة 'ناتوري كارتا'، التي تتألف من مجموعة من النشطاء الذين يدافعون عن اليهودية الحقيقية في معارضة النزعة الصهيونية المتطرفة. كما يعارضون وجود الكيان الصهيوني، ويدينون الاحتلال الصهيوني لفلسطين، إلى جانب إدانة الفظائع المستمرة المرتكبة ضد شعبها.

من أجل تسوية فلسفية جذرية لإصلاح مدونة الأسرة

قراءة في مقالة: "من أجل تسوية فكرية ديمقراطية تعددية لإصلاح مدونة الأسرة"

ماهر الحاج

كتب الصديق العزيز: الدكتور عبد النبي حري، مقالة بعنوان: "من أجل تسوية فكرية ديمقراطية تعددية لإصلاح مدونة الأسرة". وتفاعلا مع جميل ما طرحه، أتوجه إليه بهذه الهوامش المتواضعة على أطراف مقالته المميزة، فأقول:

أنوه في البداية باقتحامك هذا الموضوع الشائك، كمفكر فلسفي عضوي، لأجل فك الاشتباك بين طرفين متعارضين، كلاهما غير مؤهل لتقديم مقترحات نهائية، حول مجال بالغ التعقيد والكثافة، وهو موضوع "الأسرة"، والتي تختزل مسيرة الإنسان فوق الأرض، منذ ما يزيد عن 4 ملايين سنة، حسب آخر الدراسات.

كما أنوه بدعوتك الى الرقي بالنقاش من الإطار الايديولوجي الضيق، الى المستوى الفلسفي الأوسع، إذ من شأن ذلك ان يرتفع بنقاشاتنا الى مستوى نقد القيم وتدبيرها، بدل الاستئزاف في المستويات التقنية، لتنفيذ مفاهيم مستبطة، غالبا ما تكون ملتبسة ومتناقضة.

أنوه ثالثا، بطرح التحدي الفلسفي والعملي، الذي لا يزال يعاني منه الغرب، في تفعيله لبعض القيم التي أعلن منذ أربعة قرون عن تبنيها، والتي يعمل الذين يحتذون حذوه، لاظهارها كقيم كونية، وإظهاره، كنموذج قطع مع تناقضاته، وليس على البقية من بني البشر إلا أن تحذو حذوه.

إلا أنه، إذا كان لي من مجال للتعاطي مع مقالك المميز، فيمكن أن أقول:

لقد شكلت الفقرات التمهيدية بالنسبة لي عامل رفع لسقف الانتظار، بعد ذلك الإطار الذي حددته المقالة، وبعد ذلك النقد الذي تبنته للنموذج الفلسفي والعملي الغربي، فتوقعت الدخول في نقد فلسفي عميق لحقيقة تلك القيم، والغوص بنا في أوجه قصورها، لاقتراح مبادىء فلسفية أكثر أصالة وعمقا وانسجاما، تفضي إلى تبني نسق تشريعي فعال.

> **هل نختار نسقا تشريعيا، يعاني من معضلة معنى، أم نختار أخر يعاني من معضلة ملاءمة؟**

كما توقعت تكثيف مناقشة تلك القيم، للكشف عن القيمة المحورية لبناء المجتمع الانساني في حد ذاته، والمرتبطة، بالضرورة، بالجواب عن سؤال المعنى.

توقعت ثالثا، العودة الى الاشكالات الحقيقية التي أفرزت هذا التناقض الذي نعيشه بين المقاربات المتصارعة، والتي كان أساسها، في نظري: الاختلاف حول طبيعة الانسان في حد ذاته، وما يرتبط بوظيفة وجوده. وما يستتبع ذلك من اختلاف حول طبيعة علاقاتها، وبالتالي حول طبيعة النموذج المجتمعي الذي نريد بناءه، بمشتركاته الانسانية "الحقيقية" وخصوصياته الثقافية. ثم الاختلاف، ثالثا، حول تقييم طبيعة السياق الحضاري الذي أتى فيه تعديل المدونة، بشروطه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

غير أن البديل الذي تبنته المقالة، والذي من شانه أن

يتجاوز حالة "المحافظة" تلك، مع التحفظ عن مفهوم المحافظة في حد ذاته، ذاك البديل لم يفرز، في الأخير، غير بعض المقترحات التقنية التي لم ترق، الى ما أعلنت عنه المقالة منذ البداية.

إذ كان بالإمكان، في نظري المتواضع، البداية بتشخيص طبيعة المجتمع الذي نريد تعديل قواعد تشكيل وتنظيم نواته "الاسرة": بمعضلاته ومكتسباته، بأسس بنائه ووظيفته، بقيمه وتمثلاته.. إذ التشخيص، كما هو مسلم به، هو أول وأكبر تحدٍّ للتعاطي مع أي ظاهرة، باعتباره شرطا التدخل.

ثم نأتي إلى المدونة، كشكل تقنيني نهائي، للتدخل في إعادة ترتيب العلاقات المجتمعية داخل الأسرة، ونتساءل:

متى يأتي دور التقنين لإصلاح أعطاب المجتمع؟ وهل يكفي التقنين وحده لإصلاح تلك الأعطاب؟ وإذا كان لا يكفي، فما هي المداخل المتعاضدة التي ينبغي تبنيها في إطار المقاربة الإصلاحية المندمجة ؟

وحينما نقتنع أن الوقت قد حان لتنفيذ تلك المقاربة المندمجة، والتي يشكل التقنين إحدى مقوماتها، حينها نأتي إلى الأداة القانونية والتشريعية المعمول بها، ونشخص طبيعتها، ونقيم مستويات نجاحاتها وقصورها، ثم نحدد، في الأخير، تقنيات تعديلها.

وحينما نصل إلى مرحلة تشكيل التقنيات، علينا أن نكون قد تحررنا من قبل، من كل إملاءات إيديولوجية او سياسية، تفرض علينا أجندات معينة للإصلاح، أو قيما معينة للإدماج.

إن النقاش الفلسفي، هو الكفيل بتحريرنا، إذا ما حققنا شروطه، حينها سندرك:

أنه بدون تأصيل أنطولوجي، بالعودة الى الاصول المقولية في تحديد العناصر: الكم والنوع والجوهر والجهة .. لتحديد ما هو كمي ونوعي في الرجل وماهو كمي ونوعي في المرأة.

وبدون تأصيل ابستمولوجي، لتحديد العلاقة الممكنة بينهما: التكامل والتناقض والاستلزام..

وبدون تأصيل اكسيولوجي، لضبط تلك العلاقة وفق قيم الحرية والكرامة والعدالة..

بدون ذلك كله، تستحيل مناقشة مفاهيم نهائية مثل "المساواة" أو "الديمقراطية" ... وطبعا أقصد ب"المناقشة"، جدواها.

وبعد أن نكون قد قطعنا مع المستوى المفاهيمي، حينها فقط، يمكن أن نأتي إلى مستوى النقاش التشريعي، إذ التشريع في الاخير، ما هو إلا موقف فقهي يفرض حالة قانونية.

فهل يمكن أن نفرض حالة قانونية بدون بعد براغماتي؟ بالتأكيد لا، ما دام عمل العقلاء منزه عن العبث.

وإذا ما وصلنا إلى هذا المستوى، أي المستوى التشريعي البراغماتي، سندرك أننا أمام معضلة حقيقية يستحيل حلها بالقفز على شروط إصلاحها:

ذلك أننا سنكون أمام منظومتين تشريعيتين متناقضتين من حيث المنطلقات القيمية، والتي شكلت نسق كل منهما:

نسق تشريعي غربي وافد، وآخر تشريعي إسلامي موروث. حيث إن أحدهما مبني على منطق القوة، والثاني مبني على منطق الأخلاق، حسب وائل حلاق.

وحيث يراد للأول أن يصبح ثقبا أسود للثاني، ومهيمنا عليه ومتجاوزا له.

وحيث يعاني الأول (الحداثي) من أزمة معنى، في حين يعاني الثاني (التراثي) من أزمة ملاءمة. أو بعبارة أخرى: نحن أمام تحفز "فراغ المعنى" للهيمنة على "قصور الملاءمة".

ولتشخيص "فراغ المعنى"، لا بد من تفكيك نسقه: ذلك أنه، أي ذلك "البديل ما بعد الحداثي"، قد تحول من إطار اللوغوس الى منطق الإيروس، أي من منطق التعقل الى منطق التمتع، كنتيجة فلسفية لمرحلة ما بعد الحداثة التي نفضت يدها عن محاولة إدراك العالم، فقررت الاكتفاء بالتمتع به. وذلك بعد أن استوعبت كانط بدون شروطه، فوقعت في أزمة تعقُّل، بعد أن شككت في قدرات العقل عن استيعاب العالم.

لقد كان النموذج الحضاري الغربي، مبنيا على تعقل العالم، لأجل التحكم فيه، فأنتج نزعات داروينية عرقية، مبنية على التفوق، التي أفرزت النازية والفاشية والصهيونية، وهي التي تغذي اليوم اليمين الغربي المتطرف.

والآن، وهو يسعى الى التحكم في العالم، لأجل التمتع به، قد أنتج نزعات فرويدية جنسانية، مبنية على اللذة، التي أفرزت: المغايرة وغير المغايرة، والأحادية الجنسية، والثنائية الجنسية، والمثلية، والتحولية، والعبورية الثنائية، والعبورية المتعددة، والعبورية الجندرية، والعبورية خارج الجندرية (التحول لحيوان)....

وهنا نأتي إلى المرحلة الضرورية التي لا ينفع معها تبني الالتباس اللغوي، ولا ممارسة الموقف الحيادي، وهي مرحلة المفاضلة للحسم بين الخيارين:

فهل نختار نسقا تشريعيا، يعاني من معضلة معنى، أم نختار أخر يعاني من معضلة ملاءمة؟

وما هي المهمة الأقل كلفة والأكثر جدوائية: محاولة تشكيل البنية الأخلاقية من أساسها، أم محاولة تحديث الوظيفة التقنية؟

من هنا فقط، يمكننا أن نبدأ مناقشة المدونة، وهذا المنطق، الذي ينبغي أن نتبناه.فحينما يتعلق الأمر بالعبث بالبنى العميقة للمجتمعات والحضارات، قد يكون منطق "التسوية الفكرية التعددية الديمقراطية" متجاوزا، ولن يقف أمام ذلك المآل الخطير، غير منطق التسوية الفلسفية الجذرية.

زكرياء أبوخلال..

اختار المغرب من بين جنسياته الثلاث

محمد الحاجي

عند نهاية حوار أجراه صحفي يومية "بال سبورت" الهولندية مع اللاعب المغربي زكرياء أبوخلال عندما كان يمارس في نادي أزد ألكمار، سأله عن طموحاته المستقبلية، وكان يقصد الأندية التي كانت تسعى لجلبه بعد تألقه كلاعب واعد في دوري الإيريديفيزي، أجاب زكرياء باقتضاب: "أتمنى أن تزدهر الجمعية الخيرية التي أسستها رفقة بعض أصدقائي لمساعدة الفقراء في مختلف أنحاء العالم .

كان هذا الجواب المفاجئ مفتاحا لمعرفة شخصية الفتى ذو الجنسيات الثلاث الذي لعب في الفئات السنية للمنتخبات الهولندية وكانت لازالت تلاحقه الدعوات الملحة لبلدي والديه ليبيا والمغرب للانضمام إلى أحد منتخبيهما للكبار.

هولندا.. النشأة والتكوين

في الثامن عشر من فبراير عام 2000 رأى زكرياء النور في أحد مستشفيات مدينه روتردام الهولندية.. أبوه هو طارق أبو خلال المهاجر الليبية وأمه هي أمال المغربية التي استقرت في هولندا في بداية شبابها.. بعد ثلاث سنوات من ولادة ابنهما البكر، قررا الإقامة في مدينة الدار البيضاء بصفة مؤقتة ليعيش زكرياء طفولته الأولى قرب عائلة والدته قبل العودة مجددا الى هولندا سنة 2006، لكن هذه المرة إلى مدينه جرونينجن حيث ظهرت موهبته وولعه الكبير بكرة القدم بين أقرانه في المدرسة وفي أندية الناشئين الصغيرة التي انضم إليها.. كان تميزه قد جلب إليه أنظار المنقبين التابعين لأكبر أكاديميات التكوين في هولندا..

في عام 2009، انضم لأكاديمية فيلينك، فوجد زكرياء نفسه تحت تأطير النجم الهولندي السابق فان بوميل، ويجاور فيها أبرز المواهب التي ستصل لاحقا إلى منتخب الطواحين أبرزهم لاعب البارصا الحالي فرانكي دي يونج.

في سن 19 سنة، وبعد تطور مستواه بشكل لافت، سينجح نادي ب إس في أيهندوفن في ضمه ولم يمض وقت طويل على ذلك حتى فرض نفسه أساسيا في خط الهجوم، وسجل 12 هدفا، ونال تنقيطا جيدا في جل المباريات التي خاضها، وانتقل بعدها إلى نادي أزد ألكمار وحافظ على تألقه ومستواه التصاعدي.. التألق الملفت والسن الصغير جعل نادي تولوز

زكرياء أبوخلال

الفرنسي يدخل في مفاوضات لجلبه قبل سنتين، ليفتح لنفسه آفاقا جديدة في دوري يشهد تنافسية أكبر من الدوري الهولندي.

الأصول تنادي

الجنسيات الثلاث التي يتوفر عليها زكرياء أبو خلال وضعته في اختبار صعب عند وصوله لفئة الكبار لاختيار المنتخب الذي سيخوض فيه مشواره الكروي الدولي.. لعبه للمنتخبات الهولندية في سن صغير لم يحل دون طموحه للعب لأحد منتخبي أصوله.. يقول زكرياء في حوار مع يومية ليكيب الفرنسية: "هولندا تعرف تواجدا كبيرا للمغاربة وعشت محاطا بهم وهذا أسهم بشكل كبير في قراري اللعب مع المغرب.. لقد كنت أتابع المنتخب المغربي منذ الطفولة، وحين طلب مني الالتحاق به لم أتردد".

قرار زكرياء الانضمام إلى المنتخب المغربي لم يمر دون غضب كبير في ليبيا، موطن والده، إذ أشعل رد فعل حاد من الليبيين، وتهديدات بالقتل دفعته إلى إغلاق حسابه الرسمي على موقع أنستغرام لفترة طويلة .

اختياره اللعب في صفوف المنتخب المغربي، كان خطوة ناجحة بكل المقاييس، بعد أن كان له حظ المشاركة في كأس العالم 2022 بقطر والمساهمة في إنجاز كروي تاريخي لتشكيلة وليد الركراكي بوصوله إلى المربع الذهبي، وترك صدى طيبا في كل المباريات التي لعبها.

الجنسيات الثلاث التي يتوفر عليها زكرياء أبو خلال وضعته في اختبار صعب

زكرياء أبو خلال يعرفه الجميع بشخصيته المتفردة.. دماثة خلقه ومرحه الدائم، وتدينه الذي ظهر عليه في سن مبكرة ومكّنه من علاقات طيبة مع محيطه العائلي والكروي.. تربية الطفولة المبكرة على التمسك بقيم الدين الحنيف انعكست على حياته وسلوكياته.. حيث انتشرت له مقاطع أثناء إلقائه لخطبة الجمعة في معسكر المنتخب المغربي، كما كان خلال فتره تواجده ضمن نادي الكمار يظهر في مساجد هولندا خلال شهر رمضان لجمع التبرعات لجمعيته الخيرية التي تستهدف المناطق الفقيرة في المغرب وخارجه، بمساعدة الفئات الهشة باللوازم المدرسية والمواد الغذائية وبناء المدارس وحفر الآبار في القرى النائية.

كثيرا ما أرجع زكرياء أبو خلال الفضل في نجاح مساره الكروي إلى تربيته الدينية.. يقول في إحدى خرجاته على وسائل التواصل الاجتماعي: "التربية الدينية و القيم التي زرعها والداي ومحيطي الصغير في شخصي، مكنتني من مناعة ضد الطيش الذي يمكن أن يصيب أي لاعب كرة ناشئ وينهي مساره الرياضي مبكرا".

أبوخلال الإنسان

أخطاء تحكيمية غيرت تاريخ كرة القدم العالمية

محمد الحاجي

في زمن تقنية الفيديو و"الفار" وتوقيف المباريات للتأكد من اللقطات، أصبحت الأخطاء التحكيمية المؤثرة في مباريات كرة القدم الحالية قليلة جدا، وتوفر لقضاة الملاعب هامشا كبيرا لتدارك القرارات الخاطئة التي تظلم هذا الفريق أو ذاك، عكس ما كان يحدث في الأزمنة التي سبقت فكرة مراجعة اللقطات في الفيديو أثناء التباري، حيث شهد تاريخ الكرة العالمية أخطاء فادحة للحكام غيرت نتائج مباريات حاسمة أثناء منافسات كانت تشد أنظار الجمهور من كل قارات المعمور، وسنستعرض هنا عشر حالات لهذه الأخطاء المؤثرة والتي أحدثت جدلا واسعا في زمنها ولازال يشار إليها إلى اليوم في أي حديث عن إنجازات الأندية والمنتخبات.

مارادونا و"يد الله"

لعل الحالة التحكيمية الخاطئة الأبرز، هي التي كان بطلها الأسطورة دييغو مارادونا، الذي سجل هدف الفوز لمنتخب بلاده الأرجنتين على حساب إنجلترا، في ربع نهائي مونديال 1986 في المكسيك.. وكان حكم اللقاء هو التونسي علي بن ناصر، الذي لم يكن يعلم أنه سيدخل التاريخ بسبب عدم لمحه يد مارادونا الخفية وهي تنتزع الكرة من يدي الحارس شيلتون لترميها إلى الشباك.

يد تييري هنري تقصي إيرلندا

فضيحة تحكيمية حرمت منتخب جمهورية إيرلندا من الوصول لمونديال 2010. خلال مباراة الملحق أمام فرنسا، صنع نجم "الديوك" تيري هنري هدف التأهل، بيده، بشكل فاضح، ليقود بلاده إلى مونديال 2010 في جنوب إفريقيا.

إنجلترا ولقب غير شرعي

حققت إنجلترا لقب المونديال مرة وحيدة، على أرضها وبين جماهيرها، عام 1966، ولكن ما ظل خالدا، هو هدف جوف هيرست، على ألمانيا الغربية، في النهائي، والذي "لم يعبر خط المرمى".. . هدف هيرست وحتى يومنا هذا، يعتبر مثار جدل عالمي.

هدف من الشباك الخلفية

من الحالات الغريبة جدا في تاريخ اللعبة، تلك التي وقعت قبل بضعة أعوام في الدوري الألماني. كرة رأسية لامست الشباك الخارجية من المرمى، ثم دخلت الهدف من الخلف، بسبب فتحة في الشباك. الحكم لم يلاحظ الخلل، واحتسبه هدفا لمصلحة ليفركوزن في مرمى هوفنهايم. ألمانيا لقبته بـ"الهدف الشبح".

لعنة 1966 تلاحق الإنجليز

حرمت إنجلترا من هدف صحيح 100 في المئة، في مباراة القمة بمونديال 2010 أمام ألمانيا، عندما سدد فرانك لامبارد تسديدة قوية ارتطمت بالعارضة ودخلت المرمى، قبل أن تخرج منه. الإعادة أثبتت صحة الهدف، والحكم لم ير ذلك، في تلك المباراة، ألمانيا سحقت الإنجليز 4-1، لكن هدف لامبارد المبكر ربما كان سيقلب الموازين.

يد ألمانية تبكي الأمريكان

قدم منتخب الولايات المتحدة بطولة مبهرة خلال كأس العالم 2002، وكاد يخرج ألمانيا في ربع النهائي، لولا تغاضي الحكم عن ضربة جزاء وطرد واضح على لاعب ألمانيا تورستين فرينغز الذي أنقذ هدفا بيده من على خط المرمى، في حادثة تستحق

بوضوح احتساب ضربة جزاء وبطاقة حمراء.

طرد بعد 3 بطاقات صفراء

قد تكون الحالة الأغرب في تاريخ بطولات كأس العالم. وقعت في مونديال 2006، حين أشهر الحكم الإنجليزي غراهام بول 3 بطاقات صفراء في وجه مدافع كرواتيا جوسيب سيمونيتش، قبل أن يطرده.. بول نسي أن يطرد المدافع الكرواتي بعد البطاقة الثانية، وسمح له باللعب، قبل أن يتلقى بطاقة ثالثة، كانت كفيلة بطرده.

شوماخر كاد أن يقتل لاعبا

خلال مونديال 1982، كاد حارس المرمى الألماني هيرالد شوماخر، أن "يقتل" اللاعب الفرنسي باتريك باتيستون، الذي انفرد بالمرمى، ليخرج له شوماخر بقدمه في وسط صدره.. كانت الحالة تستحق الطرد المباشر لشوماخر، لكن الحكم سمح له باللعب بغرابة، قبل أن يساهم في انتصار ألمانيا الغربية على فرنسا في ركلات الجزاء، ويتأهل مع منتخب بلاده لنهائي المونديال الشهير.. أما باتيستون، فكان قريبا من مفارقة الحياة على أثر الضربة، وتوقف قلبه لدقائق، قبل أن يتم نقله لمستشفى قريب، حيث تم إنعاشه.

فضيحة كوريا الجنوبية

الحكم المصري جمال الغندور، لم يحسن إدارة لقاء إسبانيا وكوريا الجنوبية، في مونديال 2002، وحرم الإسبان من تأهل مستحق لنصف النهائي. الغندور ألغى هدفين صريحين لإسبانيا، أبرزهما ذلك الذي أشار له حكم الراية بأن الكرة عبرت خط المرمى خلال التمرير، كوريا الجنوبية عبرت بركلات الترجيح لنصف النهائي، في إنجاز تاريخي آسيوي.

حكم تونسي يحرم نيجيريا من عرش إفريقيا

احتسب الحكم التونسي مراد الدعمي، ركلة ترجيح حاسمة لنيجيريا "لم تعبر خط المرمى"، مما ساعد الكاميرون في تحقيق لقب أمم إفريقيا عام 2000. ركلة الترجيح ارتطمت بالعارضة، ثم نزلت داخل المرمى، قبل أن تخرج. الدعمي قال إنها لم تعبر، والأسود الكاميرونية حققت لقب إفريقيا.

لا خوف على العلاقات المغربية-الاسبانية في حال تنحي بيدرو سانشيز من الحكم

سمير بنيس

احتمال رجوع الحزب الشعبي للحكم في إسبانيا في هذه الفترة، حتى في حال تنحي سانشيز من الحكم شبه منعدمة. رجوع الحزب الشعبي يعني إجراء انتخابات برلمانية سابقة لأوانها وهو ما لا يمكن تحقيقه في الوقت الراهن. والسبب وراء ذلك هو أن قانون الانتخابات في إسبانيا يشترط مرور سنة على الأقل من آخر دعوة لإجراء الانتخابات قبل إمكانية إجراء انتخابات برلمانية جديدة. وهو الشرط الذي لا يتوفر في هذه الحالة لأن آخر مرة دعا فيها سانشيز لاجراء انتخابات كان بتاريخ 29 ماي الماضي. فلو افترضنا أن سانشيز، قرر تنحيه من منصب الرئاسة بحلول 29 ماي القادم أو بعد هذا التاريخ، ففي هذه الحالة، كان سيتعين عليه الدعوة لتنظيم انتخابات سابقة لأوانها، مما يفتح الامكانية أمام الحزب الشعبي للعودة لرئاسة الحكومة. إلا أن عدم مرور سنة على آخر دعوة للانتخابات العامة يجعل هذه الفرضية غير واردة.

> **وصلت العلاقات المغربية الإسبانية لمرحلة من النضج تجعلها في منأى عن التحولات السياسية**

وبالتالي، فحتى في حال قرر سانشيز التنحي، فسيتم تعويضه بخليفة له من داخل الحزب الاشتراكي، الذي سيتعين عليه الحصول على تزكية البرلمان، وهو ما سيمكن تحقيقه دون صعوبات.

وحتى اللحظة، يبدو أن هذا السيناريو ليس هو الأقرب إلى الواقع وأن سانشيز في طريقه إلى الحفاظ على منصبه وإتمام ولايته الانتخابية. فبمجرد أن نشر سانشيز رسالته للشعب الاسباني في موقع إيكس، تحركت كل القوى الفاعلة والشخصيات المؤثرة في الحزب الاشتراكي لإقناعه بالعدول عن فكرة التنحي بالسلطة. وأكدوا له أنهم عاقدون العزم على عدم ادخار أي جهد لمساعدته على التصدي لكل الهجمات التي تتعرض لها عائلته. ولتحقيق هذا الغرض، قررت اللجنة الفدرالية للحزب الاشتراكي، وهي أعلى هيئة في الحزب، تنظيم تجمع جماهيري يوم السبت للتعبير عن دعمها المطلق لرئيس الوزراء سانشيز. ولم يحصل سانشيز على الدعم الداخلي فقط، بل كذلك على دعم دولي من قبل عدد من القادة الأجانب الذي ينتمون لنفس توجهه الأيديولوجي، ناهيك عن الهيئة الدولية للاشتراكية (La Internacional Socialista)، والحزب الاشتراكي الأوروبي، اللذان نشرا بيانين عبرا فيه عن دعمهما لرئيس الوزراء الاسباني وعن أملهما في أن يظل في منصبه. وبالتالي، أمام هذا الدعم منقطع النظير الذي حصل على رئيس الوزراء الاسباني وعزم القوى الاشتراكية الاسبانية إفشال الأساليب الشعبوية التي لجأت لها أحزاب اليمين واليمين المتطرف لتقويض سمعة سانشيز والتشكيك في نزاهته، أعتقد أنه سيبقى في منصبه.

كما أن هناك معطى أساسي ينبغي الانتباه إليه، وهو ما تحدث عنه الكثير من المختصين في الشأن الاسباني، وهو أن سانشيز يعتبر "وحش" سياسي يمتلك من الخبرة والحنكة والمرونة ما يؤهله لتجاوز كل الصعاب وكل المطبات للرجوع بشكل أقوى مما كان عليه. وفي حال بقائه في منصب- وهو السيناريو الاقرب إلى الواقع- فإنه سيستغل الدعم الذي حصله عليه من كل أقطاب الحزب الاشتراكي وكل المتعاطفين مع الحزب لاكتساب شرعية سياسية أقوى ستؤهله لمواجهة كل الهجمات اليومية التي يتعرض إليها من قبل الحزب الشعبي وحزب فوكس اليميني المتطرف ومنظمات المجتمع التي تدور في فلكهما.

حتى لو افترضنا جدلاً أن الحزب الشعبي سيرجع للحكم- وهو كما أشرت إلى ذلك لن يتحقق في الوقت الراهن- فلن يكون لذلك وقع كبير على العلاقات بين المغرب وإسبانيا، ولن يدفع هذه الأخيرة إلى إعادة النظر في الموقف الذي تبنته تجاه المغرب بخصوص الصحراء حين عبرت عن دعمها الواضح لمخطط الحكم الذاتي المغربي. لقد وقع تحول كبير في نظرة الحزب الشعبي تجاه المغرب. فمنذ أكثر من عقد من الزمن- وحتى وإن كان المغرب يفضل التعامل مع حكومات اشتراكية- فقد ظهرت بوادر انفتاح نخبة الحزب الشعبي على الابتعاد عن النظرة التي كانت سائدة في صفوفهم حتى نهاية العقد الأول من هذا القرن. فبعدما كانت له بعض المواقف المعادية للمغرب خاصةً إبان تواجد رئيس الوزراء السابق خوصي ماريا أثنار، غير الحزب الشعبي من لهجته الحادة تجاه المغرب بعد تولي رئيس الوزراء الحالي ماريانو راخوي لمقاليد الحكم في صيف عام 2011. فقبل الانتخابات البرلمانية لعام 2011، أبدى الكثير من المراقبين تخوفهم من أن ترجع العلاقات بين المغرب وإسبانيا إلى نفس التوتر الذي شهدته خلال ولايتي أثنار على رأس الحكومة خلال الفترة ما بين 1996 و2004. غير أن راخوي فطن أن المغرب أصبح معادلة صعبة في السياسية الداخلية والخارجية الإسبانية، ومن تم تبنيه لنفس النهج الذي تبناه سلفه من الحزب الاشتراكي خوسي لويس رودريغيز ثاباتيرو، والمتمثل في تمتين العلاقات بين البلدين وتفادي كل ما من شأنه أن يعكر صفوها. وخلافاً لما يكن يتصوره بعض المراقبون، فلم تتخذ الحكومة الإسبانية أي موقف معاد للمغرب في قضية الصحراء، واتبعت نفس سياسة الحياد الإيجابي التي تبنتها حكومات فيلبي غونزاليس وروريغيس ثاباثيرو. بل الأكثر من ذلك، كانت إسبانيا في إطار مجموعة الصداقة حول الصحراء، التي تضم كذلك فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا، من بين الدول التي لعبت دوراً مهماً في إقناع الولايات المتحدة بتغيير لغة مشروع القرار الذي طرحته أمام مجلس الأمن في شهر أبريل 2013، والقاضي بتوسيع صلاحيات المينورسو لتضم مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء.

فمع مرور السنوات وتعاقب الحكومات الإسبانية، وصلت العلاقات المغربية الإسبانية لمرحلة متقدمة من النضج تجعلها في منأى عن التحولات السياسية في إسبانيا. بمعنى آخر، مهما كان لون الحزب الذي يتقلد الحكم في إسبانيا، فإن من أولى أولوياته الحفاظ على متانة العلاقات بين البلدين والعمل على تطويرها. وبالتالي، فحتى في حال انتقلت رئاسة الحكومة الاسبانية إلى قبضة الحزب الشعبي، فلن يطرأ أي تغير على موقف إسبانيا بخصوص الصحراء المغربية.

الحرب على التيكتوك

حمزة الأنفاسي

في سابقة من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، صادق مجلس النواب الأمريكي الأسبوع الماضي على قانون يجبر شركة بايتدانس Bytedance المالكة لتطبيق تيكتوك على بيع حصصها من التطبيق في غضون شهر، وقرار حظر التطبيق في الولايات المتحدة إذا لم تمتثل الشركة الصينية لقرار البيع. القانون مر بأغلبية كبيرة في مجلس النواب وانتقل إلى مجلس الشيوخ الذي من المتوقع أن يصادق على القانون. وتعتبر هذه أول مرة في تاريخ أمريكا الذي سوف يتم منع تطبيق من تطبيقات التواصل الاجتماعي، مما يعد بجعلها سابقة من الممكن أن تعود لتلدغ المجتمع الأمريكي في حالة توظيفها من طرف رئيس مستقبلي لا يكترث لقواعد الدولة الديمقراطية.

أولا، هذا المقال ليس دفاعا عن تطبيق التيكتوك. فشخصيا أوافق رأي بعض الخبراء الذين اعتبروه أكبر وأعمق عملية استخباراتية للهندسة الاجتماعية في التاريخ المعاصر. حيث إن آثاره السلبية لم ولن نعرف حجم تأثيرها إلا بعد مدة طويلة. لكن ما لم يعد هناك مجال للتشكيك فيه هو أن لتطبيق التيكتوك جوانب سلبية مدمرة على النسيج الاجتماعي للدول التي انتشر فيها. كما أن له آثارا اكلينيكية على مستعمليه (خصوصا المراهقين منهم)، من بين أبرزها انخفاض نسبة التركيز وارتفاع نسبة الاكتئاب والقلق السريري والأرق.

لكن ما يدفع المرء للتساؤل هو التوقيت الذي تم فيه حشد الدعم في الكونغرس ضد تطبيق التيكتوك وسبب التركيز عليه عوض معالجة التحدي جذريا. فالدراسات الأكاديمية التي تشير إلى خطورة التيكتوك تشير كذلك إلى الآثار المدمرة لتطبيق انستغرام على المراهقين (الفتيات منهم خصوصا)، لكن لم نر أي تحرك من ممثلي الأمريكيين للتصدي لانستغرام أو أي تطبيق أمريكي آخر. بل إن الدراسات تشير إلى أن تطبيق انستغرام هو أكثر التطبيقات تدميرا لثقة المراهقين في أنفسهم، لكنه لا يلاقي نفس التجييش ضده. ما لا يريد سياسيو أمريكا الحديث عنه هو أن تطبيق التيكتوك هو التطبيق الوحيد الذي لا يسيطرون عليه ويتحكمون فيما يسمح بنشره داخله. أضف إلى ذلك أن غالبية المراهقين والشباب أقل من 24 سنة يستعملون التيكتوك أكثر من أي وسيلة تواصل اجتماعي أخرى. هذا يجعل منه خطرا وجب التصدي له والحد من تأثيره على الشباب الأمريكي. فالشباب يعتبرون التيكتوك أول وسيلة لمتابعة الأخبار المحلية والعالمية ويسمح بالتعرف على وجهات نظر مختلفة ومغايرة لتلك السردية التي تتبعها وسائل الإعلام التقليدية. وبالحديث عن التوقيت، فلا يمكن فهم هذا التجييش الأمريكي ضد التيكتوك دون الحديث عن العدوان الإسرائيلي على غزة. فالدراسات أثبتت أن المحتوى المساند لفلسطين أكبر بشكل خرافي من ذلك المساند لإسرائيل داخل تطبيق التيكتوك. وبالتالي فزعماء الصهيونية في أمريكا لم يستسيغوا الأمر ونبهوا قادتهم ومعهم سياسيي أمريكا بضرورة التصدي لهذا التطبيق.

> **ما يدفع المرء للتساؤل هو التوقيت الذي تم فيه حشد الدعم في الكونغرس ضد تطبيق تيكتوك**

ما أكد هذا التوجه هو التسريب الصوتي لجوناثان غرينبلاط رئيس رابطة مكافحة التشهير وهي منظمة غير حكومية يهودية أمريكية مساندة لإسرائيل. في التسريب، يقول غرينبلاط إن هناك مشكلا كبيرا بين الأجيال (مشيرا إلى الدعم العالي جدا لفلسطين بين صفوف الشباب في أمريكا)؛ كما قال إن هناك مشكلا كبيرا اسمه تيكتوك (مشيرا إلى الدعم الكبير جدا لفلسطين مقارنة مع إسرائيل في التيكتوك وكيف يؤثر ذلك على السردية الإسرائيلية في الولايات المتحدة).

وكما هو معلوم، فاللوبي اليهودي في أمريكا يسيطر على غالبية السياسيين داخل الكونغرس. وهذا ليس رأيي بل هو شيء تفتخر به منظمة إيباك الأمريكية الإسرائيلية والتي تنشر على موقعها بأنها ساهمت في نجاح عدد من أعضاء الكونغرس، كما ساهمت في خسارة الانتخابات لعدد آخر لا يساند إسرائيل.

لذلك فلابد من فهم قرار منع التيكتوك في سياقه وعدم التأثر بالكلام المنمق الذي يصدر من بعض سياسيي أمريكا عن رغبتهم في حماية المواطن الأمريكي من الخطر الصيني، وفهم أن سياسيي أمريكا صاروا دمى تحركها الآلة الصهيونية لمصالحها الخاصة.

the Voice صوت المغرب

الصوت هنا... صوت

the Voice
صوت المغرب

صوت المغرب... صدى الحقيقة